الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/51/359
18 September 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٤٤ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة من الممثل الدائم لبوركينا فاصو لدى الأمم المتحدة الى الأمين العام

بصفتي رئيس المجموعة الأفريقية لشهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أتشرف بأن أطلب تعميم الوثيقة المعنونة "تقييم منظمة الوحدة الأفريقية لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات" (انظر المرفق)، بوصفها وثيقة رسمية للجمعية العامة في إطار البند ٤٤ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) غايتان ر. وادراوغو
السفير
الممثل الدائم لبوركينا فاصو
لدى الأمم المتحدة
رئيس المجموعة الأفريقية
لشهر أيلول/سبتمبر

* A/51/150.

231096 221096 96-24618

مرفق

تقييم منظمة الوحدة الأفريقية لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

لأغراض استعراض منتصف المدة للبرنامج الجديد

من إعداد الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية

ألف - مقدمة

١ - اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع، في دورتها السادسة والأربعين، برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات (قرار الجمعية العامة ١٥١/٤٦)، عقب استعراض نهائي متعمق لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٩٠-١٩٨٦ [القرار د إ-٢/١٣، المرفق]. ويمثل برنامج الأمم المتحدة الجديد اتفاقا فريدا بين دول أعضاء والمجتمع الدولي، يلتزم بموجبه كل من الطرفين ببذل جهود محددة وبعيدة المدى لتعجيل عملية التنمية في افريقيا. وفي هذا البرنامج، قبل المجتمع الدولي مبدأ المسؤولية المشتركة والشراكة الكاملة مع افريقيا، وأعرب عن التزامه بتقديم دعم كامل وملموس للمجهود الافريقي. ويقر برنامج الأمم المتحدة الجديد بأن الافريقيين يتحملون المسؤولية الأولية عن تنمية افريقيا، وأن بإمكان المجتمع الدولي أن يقدم الدعم للمساعي الافريقية. ورغم أن الأهداف والالتزامات المذكورة في برنامج الأمم المتحدة الجديد كانت محددة بشكل عام، فهي قد شكلت توجيها في مجال السياسات ونقاطا مرجعية للعمل في المستقبل.

٢ - إن الأوضاع التي أدت إلى اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا ما زالت قائمة في ١٩٩٦ مثلما كانت في ١٩٨٦ و ١٩٩١. وتشير التقييمات التي أجرتها البلدان الافريقية ذاتها أو منظمات أخرى ومراقبون مستقلون إلى حقيقة أن الأحوال الاجتماعية في افريقيا تدهورت بالفعل خلال العقد الماضي. تزايد الفقر والبطالة وازدادا تفاقما بتزايد القيود على وصول أغلبية الافريقيين إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل التعليم والصحة. ويتطلب عكس هذا الاتجاه السلبي والنهوض بالتنمية تضامنا فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للعمل معا على طرق المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية التي تواجه افريقيا وإيجاد حلول دائمة لها. ويتيح برنامج الأمم المتحدة الجديد إطارا هاما للتعاون بين افريقيا والمجتمع الدولي في طرق هذه المشاكل. لذلك، ينبغي للمجتمع الدولي والبلدان الافريقية أن تعرب مجددا عن تصميمها على تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد والتزامها بالقيام بذلك، لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي حددتها لافريقيا في التسعينات وفيما بعدها.

٣ - يقوم البرنامج الجديد على أساس مبدأي المسؤولية المتقاسمة والشراكة العالمية بين افريقيا والمجتمع الدولي، وهو محدد ويركز على أهداف وغايات يتعين تحقيقها خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٠ على النحو التالي:

(أ) ينبغي أن تحقق البلدان الأفريقية متوسطا لمعدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي لا يقل عن ٦ في المائة طوال فترة برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات؛

(ب) ينبغي تحقيق تحول وتكامل وتنوع ونمو الاقتصادات الأفريقية بسرعة؛

(ج) ينبغي إيلاء عناية خاصة للتنمية البشرية، وزيادة العمالة المنتجة، وتعزيز التقدم السريع صوب تحقيق أهداف ذات اتجاه إنساني بحلول سنة ٢٠٠٠ في مجالات طول العمر المتوقع؛ وإدماج المرأة في التنمية؛ ووفيات الطفل والأم؛ والتغذية والصحة؛ والمياه والإصحاح؛ والتعليم الأساسي؛ والمأوى؛

(د) يدعو البرنامج الجديد الى إحلال السلم في أفريقيا بوصفه شرطا مسبقا لتنمية أفريقيا. وهو يطلب من المجتمع الدولي ككل أن يتعاون مع البلدان الأفريقية في جهودها الرامية الى إعادة إحلال السلم بسرعة وتطبيع حياة السكان المشردين، وإعادة البناء الاقتصادي - الاجتماعي الوطني، وأن تدعم تلك الجهود.

٤ - ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، دخل المجتمع الدولي في اتفاق جديد مع أفريقيا ينص بوضوح على التزام المجتمع الدولي الثابت بدعم ومساعدة أفريقيا في جهودها الرامية الى تنفيذ برنامجها الإنمائي بنجاح، وبإزالة، أو على الأقل تقليل العوائق والعراقيل الخارجية القائمة أمام التحول الاجتماعي - الاقتصادي المعجل لأفريقيا. ويظهر برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا طابعا تبادليا للالتزامات والمساءلة. وهو يتكون من جزأين: ما تلتزم أفريقيا ذاتها بالقيام به، وما يلتزم به المجتمع الدولي.

٥ - يتمثل عنصر ذو أهمية حرجة من عناصر الدعم المقدم من المجتمع الدولي في توفير تدفقات ملائمة من الموارد الى أفريقيا لتحقيق مجموعة من الأهداف الكمية تم الاتفاق عليها كما يلي:

(أ) قدرت الأمانة العامة للأمم المتحدة أن بلوغ معدل النمو السنوي المحدد بنسبة ٦ في المائة في الناتج القومي الإجمالي سوف يقتضي من المجتمع الدولي تقديم مساعدة إنمائية رسمية لا تقل عن ٣٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٢، على أن ينمو صافي القيمة الحقيقية لتلك المساعدة، فيما بعد ذلك، بمعدل سنوي متوسطه ٤ في المائة؛ و

(ب) أكد المجتمع الدولي من جديد أيضا التزامه بتحقيق الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة والمتمثلة في تكريس ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٦ - يدعو برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا الى إجراء استعراض لمنتصف المدة لتنفيذه. وعلى النحو المذكور في البرنامج - الفقرة ٤٦ - يتوقع أن تعد أفريقيا تقييما وتوصيات بشأن تنفيذ البرنامج الجديد تقدم الى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتشكل هذه الوثيقة التقييم والتوصيات المقدمة من منظمة الوحدة الأفريقية، على النحو المطلوب.

٧ - نظرا لكون برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا لم يتجاوز بعد سنته الرابعة، فإن من الصعب وضع تحديد دقيق للمدى الذي تم فيه بلوغ مختلف الأهداف المقررة. بيد أن تحليل الالتزامات التي تم تحملها، مقارنة بما تم إنجازه فعلا لتنفيذ البرنامج خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥، قد يتيح معلومات مفيدة عن مستوى مشاركة كل من البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي في السعي الى تحقيق الانتعاش والتنمية المستدامة. وتبعا لذلك، يتناول الفرع الأول من هذه الوثيقة الالتزامات التي تم تحملها والمبادرات المتخذة من جانب البلدان الأفريقية لإصلاح أوضاعها السياسية والاقتصادية. ويركز الفرع الثاني على تقييم لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا من جانب المجتمع الدولي. ويكرس الفرع الثالث للاستنتاجات والتوصيات.

باء - البرامج الدولي

أولا - مسؤولية أفريقيا والتزامها

أولا - ١ - تحقيق النمو والتنمية المطردين والمستدامين

٨ - التزمت البلدان الافريقية في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات بتنفيذ سياسات تسمح بتحول بنية اقتصاداتها بغية تحقيق النمو والتنمية على أساس مطرد ومستدام. ولهذا الغرض، التزمت بمواصلة الإصلاحات اللازمة والعمل على تحسين الإدارة الاقتصادية المحلية، بما في ذلك التعبئة والاستخدام الفعالان للموارد المحلية.

٩ - ولم تنفك بلدان افريقية عديدة تسعى جاهدة إلى الوفاء بالتزامها. ففي زهاء العقد الأخير، أنجزت البلدان الافريقية إصلاحات اقتصادية كانت تنطوي أحيانا على قدر كبير من المخاطر السياسية والمصاعب الاجتماعية. ومنذ اعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد، كثّفت البلدان الافريقية جهودها من أجل اعتماد سياسات وإصلاحات في مجال الاقتصاد الكلي مواتية للسوق. وواصلت الاضطلاع بتدابير إصلاحية محلية كبرى ترمي إلى تحقيق مزيد من الاتساق والحذر في السياسات المالية والتجارية. واضطلعت بإصلاحات في مجال الميزانية، ووضعت قيودا على التوسع الائتماني والنقدي. وقامت البلدان الافريقية أيضا بكبح نمو النفقات العامة وطبقت تدابير للتقشف وإصلاحات للخدمة المدنية ترمي إلى ترشيد هيكل القطاع العام.

١٠ - تم توجيه الاهتمام في إصلاح السياسات المالية في البلدان الافريقية إلى محاولة حل مشكلة استمرار أوجه العجز الضخم في الميزانيات، وذلك بغية كبح التضخم والتوقعات التضخمية في الاقتصاد. وتدرك

الحكومات الافريقية أن توخي قدر أكبر من الانضباط المالي أمر أساسي للتحكم في التضخم الذي لم ينفك يشكل عاملا رئيسيا لركود اقتصادات افريقية عديدة ولتدني مستوى أحوال المعيشة. بيد أن تقليص النفقات العامة لم يكن سهلا دائما. وتنبع الصعوبة من الضغوط السياسية والاجتماعية المتنوعة على الحكومات لحملها على توفير مستويات دنيا من الرفاه الاجتماعي لسكانها والإبقاء على الإنفاق العسكري في بيئة اجتماعية - سياسية تتسم على نحو متزايد بالاضطراب وعدم الأمن. وقد شرعت بعض الحكومات في العمل بتدابير رامية إلى تحسين إنتاجية نفقات القطاع العام واستثماره، من خلال تحديد الأولويات وتبسيط وترشيد ميزانية الحكومة.

١١ - سُجلت في بعض البلدان الأفريقية معدلات إيجابية لنمو دخل الحكومة، لكن الأداء كان بصورة عامة في مستوى أدنى من تقديرات وأهداف الميزانية، وذلك بسبب استمرار ضعف معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الاقتصادات، وتردي الأساس الضريبي للرسوم المفروضة، والضرائب غير المباشرة، وضرائب الدخل المباشرة. ولم ينفك الإصلاح الضريبي يمثل عنصرا أساسيا في برامج التثبيت الاقتصادي وتوليد الدخل لحكومات عديدة، وهو ينطوي على ترشيد الهيكل الضريبي، وتحقيق اللامركزية المالية، والعمل بضريبة القيمة المضافة وفرض الضرائب على أساس افتراضي لتوسيع الأساس الضريبي. وشملت تدابير أخرى في مجال السياسات، ومتخذة في بلدان أفريقية، العمل بصكوك الدين الحكومي، بما في ذلك السندات وأوراق الخزانة، لأغراض بيعها إلى الجمهور.

١٢ - تستند برامج الإصلاح الاقتصادي في أفريقيا إلى الحوافز على الادخار، وتدابير حفز الاستثمار، وتمكين القطاع الخاص. وللنهوض بالادخار، شملت إصلاحات القطاع المالي في العديد من البلدان الأفريقية تعزيز الإطار التنظيمي ووضع مبادئ توجيهية تتسم بالحذر للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، تهدف إلى الحفاظ على ثقة الجمهور وتبسيط أساليب تحقيق الجدوى التنفيذية للقطاع المالي. وللنهوض بالاستثمار، لم تنفك الحكومات الأفريقية تبذل الجهود لتهيئة بيئة وظروف مواتية للاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء. ولتمكين القطاع الخاص، اضطلعت كافة الحكومات الأفريقية تقريبا ببرامج للخصخصة، وسنت قوانين لتهيئة بيئة مواتية لتوسُّع القطاع الخاص واشتغاله.

١٣ - تواصلت خصخصة المؤسسات العامة دون هوادة في بلدان عديدة، وقامت عدة بلدان بخفض حجم عدد من المؤسسات غير الفعالة. ونتجت عن ذلك زيادة حصة مؤسسات القطاع الخاص في عملية التنمية. بيد أن برامج الخصخصة كانت في حالات عديدة دون مستوى الخطط والتوقعات. وقد فضلت الحكومات الأفريقية إنهاء التحكم في التجارة وقطاع الأعمال، وذلك من خلال مجموعة من التدابير المتخذة في مجال السياسات لحفز الاستثمار في إطار برنامج الخصخصة الحكومي.

١٤ - واصلت عدة بلدان أفريقية الاضطلاع بإصلاحات مؤسسية بغية تحسين مستويات التنظيم الإداري ورفع مستوى الإنتاجية. واستمر بعضها في إنهاء التحكم في الأسعار؛ وإلغاء نظام ترخيص التوريد؛ وإلغاء عمليات الرقابة على صرف العملات؛ وتحرير التسعير ونقل سلع أساسية معينة؛ وتحرير سوق النفط.

١٥ - تواصَل إنهاء التحكم في قطاع التعدين وتحريره اللذان شرعت فيهما بعض البلدان الأفريقية في أواخر الثمانينات، وسنت بعض الحكومات تشريعا جديدا خاصا بالأرض والمعادن، فضلا عن إصلاحات مالية ترمي إلى تعزيز دور القطاع الخاص. بيد أن إنتاج المعادن، رغم الإصلاحات في قطاع التعدين لبلدان أفريقية عديدة، ظل موجها نحو التصدير، ولا ينطوي على أي معالجة تُذكر للمعادن أو أي معالجة على الإطلاق.

١٦ - إن القصد من تدابير الإصلاح الاقتصادي هذه هو تعميق العملية اللازمة لتهيئة الأوضاع الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي السريع والمستدام المستصوب. وقد كان أثرها بعيد المدى، وقد حققت نتائج إيجابية من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي. بيد أن الحالة ما زالت بعيدة كثيرا عن الاستقرار وتنطوي على مشاكل الاستدامة. ورغم أن هدف البرنامج الجديد لم يتحقق، سجل الاقتصاد الأفريقي في الأربع سنوات الأخيرة معدلات نمو سنوية متزايدة باطراد. منها الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا، بأسعار ١٩٩٠ الثابتة، بنسبة ٢,٣ في المائة في ١٩٩٥، مقابل ٢,١ في المائة في ١٩٩٤ و ٠,٧ في المائة في ١٩٩٣. وبالتالي، أثر هذا التغير إيجابيا في معدلات النمو للفرد الواحد في بلدان جنوب الصحراء الكبرى ككل في ١٩٩٥، باستثناء ٣ بلدان فقط كانت معدلات النمو فيها سلبية. وفضلا عن هذا، حقق ١٩ بلدا في افريقيا نموا حقيقيا للناتج المحلي الإجمالي يتجاوز معدلات نمو سكانها طوال عام ١٩٩٥. وسجل أكثر من ثلث تلك البلدان معدلات نمو بنسبة ٦ في المائة، أو أكثر من ذلك في السنة ذاتها.

١٧ - بيد أن أفريقيا، رغم هذا التحسن، لم تخرج من الأزمة بعد. فقد تواصل باستمرار انخفاض حصة أفريقيا من التجارة العالمية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ من ٥ في المائة الى ٢,٣ في المائة. وظل دور عبء الدين هاما في الضغوط التي تواجه تنمية أفريقيا. نما الدين بمعدل ١,٥ في المائة في المتوسط في فترة ما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٥. وفيما يتعلق بتدفق الموارد، هبط صافي المساعدة الإنمائية الرسمية من ٢٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في ١٩٩٢ الى ٢١,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في ١٩٩٥، على عكس ما كان متوقعا في ١٩٩٢. وبالإضافة الى ذلك، ما زالت الحالة الغذائية تمثل مشكلة خطيرة في القارة. انخفضت القيمة المضافة الهيكلية للزراعة من ٤,٢ في ١٩٩٤ الى ١,٥ في ١٩٩٥. وما زال التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية لم يترسخ بعد. وما زال متواصلا تأثير العديد من العوامل المسؤولة عن ضعف الأداء الاقتصادي في أفريقيا على طول السنين، كما لم تزل المشاكل والتحديات الإنمائية التي تواجه القارة قائمة. بيد أن احتمالات أن تتمكن أفريقيا من تجاوزها أصبحت الآن أحسن مما كانت عليه في أي وقت آخر. وتدل المؤشرات الراهنة على أن قدرة المجتمعات والاقتصادات الأفريقية على النمو الحقيقي والمطرد تتحقق حاليا بصورة متزايدة. وفي برنامج عمل القاهرة، أعادت البلدان الأفريقية تصميمها على مواصلة جهودها بنفس القدر في تنفيذ برامج الإصلاح.

أولا - ٢ - تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين الاقليميين ودون الإقليميين

١٨ - تدرك البلدان الأفريقية أن التعاون والتكامل الاقليميين ودون الإقليميين سيحققان التحول الفعلي لاقتصاداتها. وقد أعادت تأكيد التزامها بأن تواصل بحزم سياسة تحقيق التعاون والتكامل الاقتصاديين

الاقليميين ودون الإقليميين الفعليين، وتصميمها على القيام بذلك بوصفه استراتيجيتها الجماعية من أجل التنمية المستدامة المعولة على الذات. ولهذا الغرض، وقعت البلدان الأفريقية في أبوجا، نيجيريا، في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩١، المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية. وقد بدأ نفاذ معاهدة أبوجا في أيار/مايو ١٩٩٤، بعد أن صدقت عليها أغلبية ثلثي الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية. وتنص المعاهدة على أن الجماعة الاقتصادية ستُنشأ بصورة رئيسية من خلال أنشطة التعاون والمواءمة والتكامل التدريجي التي تضطلع بها الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وتنص المعاهدة أيضا على أن الجماعة الاقتصادية ستُنشأ تدريجيا على ست مراحل ذات آجال مختلفة، خلال فترة انتقالية أقصاها أربعة وثلاثون عاما. تتمثل الأنشطة التي يضطلع بها خلال المرحلة الأولى في التركيز على تعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية القائمة، وإنشاء جماعات جديدة في الأقاليم التي لا توجد بها. ولدى النظر في هذه الأحكام الواردة في معاهدة أبوجا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا، ومصرف التنمية الافريقي، اهتمت منظمة الوحدة الأفريقية، على أساس الأولوية، بإقامة علاقات عمل وثيقة بين الجماعة الاقتصادية الافريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وقد تم وضع الصيغة النهائية لمشروع بروتوكول بشأن هذا الموضوع ذي الأهمية الحاسمة، لكي يشكل إطارا تنسق فيه جميع الأطراف المعنية جهودها في تنفيذ المعاهدة.

١٩ - ولتدعيم جهود مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية وقطاعات المجتمع المختلفة من أجل تأمين المشاركة الشعبية في عملية التكامل، عقدت الحكومات الافريقية الدورة الاستثنائية السابعة عشرة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في آذار/مارس ١٩٩٥ في القاهرة، مصر، لتحقيق استئناف وتعزيز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية لافريقيا. واعتمد المجلس برنامج عمل القاهرة الذي أيده مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في حزيران/يونيه ١٩٩٥. وقد أكدت الحكومات الافريقية من جديد، في برنامج عمل القاهرة، أن الشعوب الافريقية ذاتها هي المسؤولة عن تنمية افريقيا. وتبعا لذلك، فقد أبرزت بوجه خاص ما يمكن للبلدان الافريقية أن تنجزه بنفسها، خاصة من خلال تهيئة بيئة ملائمة للسلم ولتنمية اقتصادات بلدانها؛ وذكرت الحكومات الافريقية أيضا ما تتوقع أن يقوم به المجتمع الدولي. ويعيد برنامج العمل تأكيد التزام البلدان الافريقية بالتعاون فيما بينها في تنفيذ معاهدة أبوجا وتدعيم طرائق إدخال المعاهدة حيز التنفيذ من خلال تعزيز الجماعات الاقتصادية الاقليمية.

٢٠ - وفي حدود الإطار المؤسسي الذي تتيحه الجماعة الاقتصادية الافريقية، التزمت المجموعات الاقتصادية الاقليمية من جديد أيضا باتخاذ خطوات عملية لمواءمة وتنسيق أنشطتها وسياساتها على المستوى الإقليمي من أجل التنفيذ الفعال لبرامج ومشاريع التحرير والتعاون في الميدان التجاري. وقامت بعض الجماعات الاقتصادية الاقليمية حديثا بإعادة تنظيم أولوياتها ووظائفها لتحقيق تمشيها مع متطلبات الجماعة الاقتصادية الافريقية. وفي ١٩٩٤، تم تحويل منطقة التجارة التفضيلية لشرق افريقيا والجنوب الافريقي إلى السوق المشتركة لشرق افريقيا والجنوب الافريقي؛ وفي السنة نفسها، تحول مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي. وعدلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، حديثا، نظامها الأساسي لكي يتمشى مع مقتضيات وأحكام الجماعة الاقتصادية الافريقية. ويجرى حاليا تجديد هياكل الجماعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا، وتنشيطها، لتصبح كيانا اقتصاديا اقليميا قادرا

على الاستمرار. وفيما يتعلق باتحاد المغرب العربي، يوجد حاليا برنامج جار لاستعراض الشروط والإجراءات العملية للتنسيق بين منظمة الوحدة الافريقية والأمانة العامة للجماعة الاقتصادية الأفريقية وأمانة الاتحاد.

٢١ - وأكدت البلدان الأفريقية من جديد، في برنامج عمل القاهرة، التزامها بأن تقدم للجماعات الاقتصادية الإقليمية الدعم السياسي والمالي والمؤسسي اللازم لإنجاز المهام المسندة إليها بموجب معاهدة كل منها وبموجب معاهدة أبوجا. والتزمت البلدان الأفريقية كذلك بمواصلة التعاون الوثيق فيما بينها وبفتح أسواقها للمنتجات الأفريقية، فضلا عن تنمية وتوسيع قاعدة إنتاجها.

٢٢ - وأقر في برنامج عمل القاهرة بأن عملية التكامل في القارة تنطوي أيضا على مشاركة جميع الشعوب الأفريقية، ولا سيما العناصر الفاعلة الاقتصادية في القطاعين العام والخاص على السواء، والنقابات، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المرأة والشباب. وهكذا، فقد التزمت البلدان الافريقية باتخاذ خطوات عملية لتدعيم جهود كل هذه المجموعات المختلفة من أجل تنفيذ معاهدة أبوجا.

٢٣ - وعقب توقيع معاهدة أبوجا والتصديق عليها، شرعت الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية في عدد من الأنشطة المتعلقة بتنفيذ المعاهدة. وكان جل تلك الأنشطة، في البداية، مركزا على إعداد البروتوكولات التي ترفَق بالمعاهدة. وتم حتى الآن إعداد ١٩ بروتوكولا قامت لجنة التوجيه الدائمة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية بمناقشة ستة منها.

٢٤ - ولإعداد طرائق تنفيذ المعاهدة واستنباط استراتيجية ونُهج للقيام بذلك، اجتمع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية المشتركة بين منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية الافريقية في حزيران/يونيه ١٩٩٦ في أديس أبابا. استعرض الخبراء مشروع النظام الداخلي ومشروع برنامج العمل للجنة الاقتصادية والاجتماعية، ومشروع البروتوكول بشأن العلاقات بين منظمة الوحدة الافريقية/الجماعة الاقتصادية الافريقية والجماعات الاقتصادية الاقليمية، الذي أعدته الأمانة المشتركة بين منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومصرف التنمية الافريقي بالاشتراك مع الجماعات الاقتصادية الاقليمية. وستعرض التوصيات بشأن هذه المشاريع على الوزراء للنظر فيها وتقديمها الى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لاتخاذ قرار بشأنها.

٢٥ - إن تنفيذ معاهدة أبوجا مسألة ذات أولوية بالنسبة لمنظمة الوحدة الافريقية، واللجنة الاقتصادية لافريقيا، ومصرف التنمية الافريقي، والجماعات الاقتصادية الاقليمية. ومنذ ١٩٩١، قامت الأمانة المشتركة بين منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومصرف التنمية الافريقي، التي أنشأها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية، بعقد عدة اجتماعات مشتركة مع الجماعات الاقتصادية الاقليمية لتبادل وجهات النظر بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بتسهيل الاسراع بتنفيذ المعاهدة. كذلك، لم ينفك الرؤساء التنفيذيون لمنظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومصرف التنمية الافريقي

والجماعات الاقتصادية الاقليمية يعقدون اجتماعات تشاور في هذا الشأن. ومن المسائل الرئيسية التي ناقشها الرؤساء التنفيذيون كيفية استخدام موارد مؤسساتهم بصورة مشتركة لأداء دورها في تنفيذ المعاهدة.

٢٦ - وأكد الرؤساء التنفيذيون من جديد، في اجتماعهم السابع المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٦، التزامهم بالقيام بكل ما في وسعهم لدعم جهود البلدان الافريقية الرامية الى تحقيق التكامل الاقتصادي، على نحو ما تدعو اليه معاهدة أبوجا ومعاهدات الجماعات الاقتصادية الاقليمية. وذكروا أيضا أنهم، من أجل النهوض بولايتهم بفعالية فيما يتعلق بتنفيذ المعاهدة، يقومون حاليا بإعادة تشكيل منظمة كل منهم تبعا لذلك.

٢٧ - وتدرك الحكومات الافريقية أن إحدى الوسائل الرئيسية لتسهيل عملية التكامل في القارة تتمثل في تطوير النقل والمواصلات. وتبعا لذلك، أعاد المؤتمر العاشر لوزراء النقل والمواصلات الافريقيين، المعقود في أديس أبابا في آذار/مارس ١٩٩٥، تأكيد أن عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والمواصلات في افريقيا ما زال صالحا، وحث الدول الأعضاء على بذل كل جهد ممكن لدعم لجان التنسيق الوطنية ولتسهيل وتشجيع وتعزيز الأنشطة المضطلع بها في إطار المبادرات الوطنية في مجالي جمع الأموال والتنفيذ، مع مراعاة الأثر البيئي المترتب على مشاريع النقل والمواصلات. وقرر الاجتماع إعادة تنشيط مكتب الطريق الرئيسي عبر افريقيا، وتنفيذ إعلان ياموسوكرو بشأن سياسة افريقية جديدة للنقل الجوي، وحث مؤسسات الأمم المتحدة، وكذلك المؤسسات المالية الافريقية على تقديم دعمها لتحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والمواصلات في افريقيا.

٢٨ - والبلدان الافريقية، بالاضافة الى التزامها بإعادة تنشيط التعاون في ميادين طرق المواصلات التقليدية، تدرك أهمية الاتصال الالكتروني الذي سهله التأثير المتزايد لثورة تكنولوجيا المعلومات. بيد أن التقدم صوب إقامة شبكات الاتصالات الكاملة ما زال يشكل تحديا كبيرا إذ أنه يتطلب عملا سياسيا منسقا لإعادة تشكيل الاطار التنظيمي القائم للاتصالات السلكية واللاسلكية، وموارد مالية ملائمة لرفع مستوى الهياكل الأساسية للاتصالات. وقام ثلاثة عشر بلدا رائدا في افريقيا، وهي بلدان مرتبطة حاليا على نحو كامل بشبكة "انترنت"، بإجراء اصلاحات لنظمها في مجال الاتصالات، إذ نقلت بعضا من امتيازاتها الى القطاع الخاص.

٢٩ - ومن أجل إنشاء القدرات المنتجة الاقليمية التي هناك حاجة ملحة إليها، اتفقت البلدان الافريقية والجماعات الاقتصادية الاقليمية، في برنامج عمل القاهرة، على تعجيل عملية التكامل من خلال تنفيذ مشاريع مشتركة سوف تشكل نمطا متكاملا للتنمية يؤدي الى النمو الاقتصادي المطرد، على أساس المصالح المشتركة والفوائد المتبادلة، وكذلك على وضع قوائم للمشاريع المشتركة التي يمكن أن تجلب الاستثمارات الدولية، والحكومية، واستثمارات القطاع الخاص. وهناك حاجة متزايدة لترشيد وتنسيق منظمات التعاون القائمة لتحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي الفعلي. ويوجد حاليا أكثر من ٢٠٠ منظمة تعاون افريقية، ٨٠ في المائة منها منظمات حكومية دولية أنشأتها الدول الأعضاء وتتولى تمويلها.

٣٠ - يمثل تمويل عملية التكامل الاقتصادي مشكلة هامة. وتواجه كافة الجماعات الاقتصادية الاقليمية مشاكل مشتركة في تمويل برامجها. وتواجه الجماعة الاقتصادية الافريقية أيضا نفس المشاكل. وهذه المسألة هامة ويتعين طرقها لدى استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. وينبغي ملاحظة أن الجماعات الاقتصادية الاقليمية الافريقية لديها برامج ومشاريع معدة إعدادا جيدا من شأنها، لو نفذت، أن تسهم في إقامة أساس متين للتكامل الاقتصادي لافريقيا. وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي للمنظمات الاقليمية الأخرى، ومنظومة الأمم المتحدة الانمائية، وجميع شركاء افريقيا في التنمية، أن تدرج في جداول أعمالها برامج قابلة للتنفيذ، وأن تعبئ الموارد لتحقيق التكامل الاقتصادي لافريقيا وتنفيذ مشروع الجماعة الاقتصادية الافريقية.

أولا - ٣ - تكثيف عملية إحلال الديمقراطية

٣١ - يجب التأكيد، الى أقصى حد ممكن، على أهمية السلم بالنسبة لتعزيز تنمية أفريقيا. فبدون سلم وأمن واستقرار وديمقراطية، لن يكون لعوامل التنمية الأخرى سوى أثر محدود. وعملية إحلال الديمقراطية، الجارية حاليا في بلدان أفريقية عديدة هي السبيل لتحقيق السلم، والأمن، والاستقرار. ولا يمكن توقع أن يتواصل تقدم أفريقيا إذا استمرت الحروب والاضطرابات الأهلية، وإذا ظل العديد من السكان عاجزين عن المشاركة بالكامل وبحرية في العملية الديمقراطية. وقد حمل إدراك هذه الحقيقة مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، في تموز/يوليه ١٩٩٠، على أن يعتمد دون تأخير إعلانا بشأن الحالة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية في أفريقيا والتغيرات الجوهرية الجارية في العالم.

٣٢ - وفي السنوات الخمس الأخيرة، تم تحقيق تقدم كبير صوب إنجاز الإصلاحات الديمقراطية، وتحسين إدارة الشؤون العامة، وتحقيق المشاركة الشعبية في العملية السياسية في البلدان الأفريقية. وجرت حديثا في أكثر من ٣٠ بلدا أفريقيا انتخابات رئاسية و/أو تشريعية، ويتواصل حاليا إعداد الانتخابات في بلدان أخرى. إن هذا التطور مصدر أمل بالنسبة للقارة يبشر بالخير فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني في العملية السياسية. وللحفاظ على هذا الزخم، التزمت البلدان الأفريقية مجددا، في برنامج القاهرة، بزيادة تكثيف جهودها لإضفاء الطابع المؤسسي على تعددية الأحزاب في مجتمعاتها بوصفها طريقة لتأمين المشاركة الشعبية وتعميق الديمقراطية.

٣٣ - ولكي تترسخ الديمقراطية يجب الوفاء بشروط أخرى. وهناك شرط مسبق رئيسي للديمقراطية، هو الإدارة الجيدة للشؤون العامة، وهي تعني درجة المساءلة، والانفتاح، والشفافية، والتسامح، واحترام سيادة القانون من جانب الحكومة، وإمكانية التنبؤ بما تقوم به. وتقتضي ضروريات الإدارة الجيدة للشؤون العامة ألا تحتفظ القيادة بالامتياز والسلطة لنفسها، أو لصفوات إثنية أو دينية. وفي برنامج القاهرة، التزمت الحكومات الأفريقية بكفالة التعزيز السريع للإدارة الجيدة للشؤون العامة، التي تتميز بالمساءلة، والاستقامة، والشفافية، وتطبيق القانون على أساس المساواة، والفصل بوضوح بين السلطات، بوصف ذلك هدفا وشرطا للتنمية السريعة والمستدامة في المجتمعات الأفريقية.

٣٤ - وتتطلب الديمقراطية أيضا وجود آلية تكفل بقاءها وتسهل عملياتها. وينبغي بالتالي إنشاء وكالات وطنية فعالة لكفالة التوزيع المنصف للخدمات والموارد على جميع المواطنين، وتأمين الإنصاف في المعاملات الاقتصادية والإجراءات المدنية من جميع الأنواع. وبدون هذه الآلية ستقوم الديمقراطية على الأسس الواهية المتمثلة في الريبة الاجتماعية والصراع الإثني. وقد نتج عن عدم وجود مؤسسات سياسية أو اقتصادية في بعض البلدان الأفريقية تلاشي السلام الاجتماعي في الوقت الذي كان يحدث فيه انفتاح سياسي في أفريقيا في عقد التسعينات. ومن أجل تأسيس هذه الآلية، أعادت البلدان الأفريقية، في برنامج القاهرة، تأكيد التزامها بترسيخ الإقليمية واللامركزية لكفالة المشاركة الكاملة من جميع أفراد الشعب، وخاصة السكان الريفيين على مستوى القاعدة، في تنميتهم، وبتعزيز الشعور بالانتماء.

٣٥ - وتعيد أفريقيا في برنامج عمل القاهرة، تأكيد التزامها بالمضي قدما في إضفاء الطابع الديمقراطي على التنمية والتنفيذ الكامل للميثاق الأفريقي لحقوق الشعوب وحقوق الإنسان، والميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول، وإعلان رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمر قمتهم لعام ١٩٩٠ بشأن الحالة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية في أفريقيا والتغيرات الجوهرية الحادثة في العالم. إن أفريقيا على يقين من أن النمو والتنمية على أساس مطرد ومستدام لا يمكن أن يتحققا إلا من خلال المشاركة الكاملة من الشعب في عملية التنمية. وهي تظل، من أجل تحقيق هذا الغرض، ملتزمة بمواصلة عملية إحلال الديمقراطية.

٣٦ - وفي حين بدأت أغلبية البلدان الأفريقية تسير على درب الديمقراطية، فإن الصراعات الأهلية والمآزق السياسية في مجال إدارة الشؤون العامة لم تنفك ترهق الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، وتعطل الإنتاج أو تشله، مما تترتب عليه آثار هامة بالنسبة لتوافر الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك أبسط تلك الخدمات. وقد دمرت الحروب الحديثة في أفريقيا الكثير من الهياكل الاجتماعية - الاقتصادية. وحطمت الجيوش المغيرة طلبا للنهب حياة وسبل عيش أعداد لا تحصى من الأفريقيين، وتسببت في تفكك الأسواق وانهيار الخدمات العامة. وانعكست آثار المجاعة والجوع اللذان صاحبا تلك الحروب في تزايد حصة أفريقيا من المعونة الغذائية الطارئة والإنسانية. وتسببت الحروب أيضا في زيادة انتشار سوء التغذية وأعاقت الاستثمار المحلي والأجنبي. واضطر ما يربو على ٦ ملايين من البشر الى طلب اللجوء في بلدان مجاورة ويبلغ عدد الأشخاص المشردين داخل حدود بلدانهم ١٨ مليون نسمة. وأدى بناء القدرات العسكرية للتصدي لما اعتبر تهديدات داخلية أو خارجية الى تحويل موارد كان يمكن بدون ذلك أن تستخدم في قطاعات اجتماعية أساسية. وحدثت في بعض البلدان الأفريقية انتهاكات عشوائية لحقوق الإنسان.

٣٧ - إن آثار عدم الاستقرار في بلد ما تتسرب دائما إلى الدول المجاورة، مما ينتج عنه تنقل وتشرد أعداد هائلة من السكان، فيتعطل بذلك الإنتاج والأنشطة الاقتصادية بصورة عامة، وتُشل كذلك الهياكل الأساسية العمرانية المثقلة، بالفعل، فوق طاقتها، رغم الجهود الإنسانية الهائلة المبذولة من أجل إعادة تأهيل اللاجئين وإعادتهم إلى الوطن وإعادة توطينهم.

٣٨ - وأفريقيا مصممة على اتخاذ خطوات ملموسة للتصدي إلى مشكلة الصراعات في القارة. ففي عام ١٩٩٣، أنشأ مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، داخل الأمانة العامة للمنظمة، آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات والسيطرة عليها وتسويتها. وهذا التدبير جريء ومفيد لتعزيز السلم وينبغي دعمه. ولذلك فإن المجتمع الدولي مدعو إلى التعاون على نحو وثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية وإلى دعم هذه المبادرة لتكملة الجهود الأفريقية المبذولة في إطار هذا المسعى. ولزيادة تحسين عمليات حفظ السلام، ينبغي تعبئة مزيد من الموارد لصندوق السلام التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية. وتمثل تعبئة هذه الموارد واجبا للحكومات والشعوب الأفريقية أولا وقبل كل شيء، لكن ينبغي أيضا أن يشترك فيها المجتمع الدولي بأسره.

أولا - ٤ - النهوض بالاستثمار

٣٩ - يتطلب تحقيق النمو السريع معدلا مرتفعا للاستثمار في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك في رأس المال البشري، على أن يكون ذلك مدعوما بمعدلات مرتفعة للادخار المحلي في القطاعين العام والخاص على السواء. ونظرا للهبوط في تدفق الموارد الخارجية الواردة، بالقيمة الحقيقية، وضعف احتمالات حدوث أي تحسُّن هام في إمكانية الوصول إلى الادخار الخارجي، يتعين على البلدان الأفريقية أن تزيد إلى أقصى حد من توافر الادخار المحلي وأن تستثمره على نحو منتج.

٤٠ - لقد كان الادخار والاستثمار المحليين في أفريقيا غير كافيين. ورغم أن نسبة الاستثمار العامة في أفريقيا ارتفعت حديثا إلى ٢١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات القليلة الماضية، فهي قد كانت في الواقع في مستوى أدنى من ١٦ في المائة في نصف البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. إن هذه النسبة غير كافية لبلوغ معدل النمو الكلي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦ في المائة سنويا المنصوص عليه في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وقد كان استثمار القطاع الخاص في أفريقيا منخفضا على الدوام، وذلك ليس بسبب عدم وجود موارد قابلة للاستثمار في حد ذاتها، بل، وبالأحرى، نتيجة لعدم كفاية العمل على تعبئة تلك الموارد واستخدامها في الاستثمار المنتج والمحقق للنمو. ويتعين على الحكومات الأفريقية بذل مزيد من الجهود لتعبئة وإدارة دخل القطاع العام من خلال اعتماد سياسات وترتيبات مؤسسية ملائمة وإقامة هياكل حافزة.

٤١ - وتؤكد أفريقيا مجددا في برنامج عمل القاهرة التزامها بتهيئة بيئة مواتية لجلب الاستثمار الأجنبي والمحلي، وتشجيع الادخار، وحفز عودة رأس المال الذي تم تصديره، وتعزيز المشاركة الكاملة من جانب القطاع الخاص، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في عملية النمو والتنمية.

٤٢ - أنشأت بلدان أفريقية عديدة، في السنوات الأخيرة، آليات لتخفيف عبء الإجراءات البيروقراطية في مجال إسناد التراخيص والتصاريح لإنشاء المؤسسات التجارية، بما في ذلك تبسيط عمليات الموافقة على الاستثمار، بإقامة مراكز للاستثمار من خلال "عملية واحدة" ، وإنشاء مؤسسات للنهوض بالاستثمار، وزيادة استخدام مكاتب الممثلين الخارجية في الدعاية لفرص الاستثمار المحلي المتاحة.

٤٣ - وفي محاولة لتهيئة بيئة ملائمة بقدر أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أنشأت عدة حكومات أفريقية مناطق لمعالجة الصادرات، تعرض مجموعة خاصة من الحوافز التي تشمل تخفيضات في الضريبة المفروضة على الشركات وإعفاءات خاصة من الضرائب، وحوافز ضريبية خاصة، وخفض الرسوم على الواردات، والمعاملة التساهلية بشأن التعريفات والضرائب الخاصة بالمرافق العامة.

٤٤ - توقفت بلدان أفريقية عديدة عن العمل بسياسات دعم الأسعار وفضلت تحرير الأسعار، وأسعار الصرف، بغية تأمين وجود أسعار تحقق الربح للمنتجين وحوافز للإنتاجية. واتخذت تلك البلدان تدابير لزيادة تحرير الأسعار وإزالة القيود المتبقية على الواردات. وتم تخليص أسعار البيع بالتفصيل من كل رقابة مع إبقاء عدد قليل فقط من بنود الاستهلاك المحلي خاضعة للرقابة. وقامت بعض البلدان بتحرير أسعار الفائدة. وتواصل تنفيذ مبادرات هامة في مجال السياسات للتقليل من التخطيط المركزي.

٤٥ - سنّ جل البلدان الأفريقية سياسات للنهوض بالصناعات الموجهة إلى التصدير وإلى إحلال المنتجات المحلية مكان الواردات، وأتاحت اعتمادات لتقديم حوافز اقتصادية ومالية لجلب رأس المال الأجنبي. ومن أجل تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي إليها، ألغت بلدان أفريقية عديدة قوانين تقييدية وأطر تنظيمية وطنية معينة، فسمحت بتصدير الأرباح بأكثر سهولة، وقامت بتوفير امتياز ضريبي وحوافز أخرى لجلب هذه الاستثمارات.

أولا - ٥ - البعد الإنساني

٤٦ - تشدد البلدان الأفريقية في برنامج عمل القاهرة على أن تنمية الموارد البشرية أساسية بالنسبة للتنمية المستدامة والمنصفة في أفريقيا. وينبغي بالتالي الإبقاء على هذه المكانة الرئيسية لتنمية الموارد البشرية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان الأفريقية. وهي تبرز الحاجة إلى التعليم التقني والعلمي والتكنولوجي وتؤكد من جديد التزامها بمنح الأولوية في برامجها الإنمائية إلى الاحتياجات الأساسية للشعب من خلال تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية، وتقديم خدمات الصحة الأولية، والتعليم وتكوين المهارات، وإيجاد فرص العمالة المنتجة بأجر، بوصف ذلك وسيلة للقضاء على الفقر.

٤٧ - إن التقليل من الفقر والقضاء عليه يشكلان تحديا رئيسيا تواجهه أفريقيا. ولم ينفك الفقر يتزايد في بعض البلدان الأفريقية بمعدل يثير الفزع. ففي فترة ما بين ١٩٨٥ و ١٩٩٠ ارتفع عدد السكان الذين يعيشون في حالة فقر مدقع في أفريقيا من ١٠٥ ملايين إلى ٢١٦ مليون نسمة. وارتفع عدد السكان الأفريقيين الذين يعيشون تحت مستوى الفقر إلى زهاء ٥٠ في المائة من مجموع السكان في السنوات الأخيرة. وأظهرت اسقاطات الأمم المتحدة أن عدد السكان الأفريقيين الفقراء سيرتفع إلى ٣٠٤ ملايين بحلول سنة ٢٠٠٠. ولذلك فإن كارثة الفقر تمثل أحد الأمراض الاجتماعية التي يجب أن تتصدى لها أفريقيا لكي تنجح في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة. وفي حين تلتزم البلدان الأفريقية بتحسين أحوال معيشة شعوبها، بما في ذلك التقليل من الفقر، فهي يتعين عليها حتما أن تزيد من التشديد على الخدمات

الاجتماعية وعلى التدخلات ذات الأهداف المحددة بصورة كافية لصالح الفقراء. ولا سيما التنمية الريفية التي تستهدف تطوير الهياكل الأساسية.

٤٨ - تنمو القوى العاملة في أفريقيا بنسبة تناهز حاليا ٣ في المائة سنويا في حين لا تزداد العمالة المنتجة إلا بنسبة ٢ في المائة في السنة. ووفقا لتقرير ١٩٩٥ عن العمالة الأفريقية، كانت البطالة في أوائل التسعينات تقدر بنسبة ٢٠ في المائة في المناطق الحضرية. ولم ينفك عدد العاطلين عن العمل الحضريين يزداد بمعدل ١٠ في المائة سنويا، ويقدر أنه بلغ نسبة ١٨,٦ مليون الهائلة في ١٩٩٤. ولوقف هذا الاتجاه، سيتعين على اقتصادات المنطقة أن تنمو بمعدل يتراوح بين ٥ و ٦ في المائة تقريبا في السنة لتلبية الاحتياجات من العمالة للعناصر الجديدة للقوى العاملة.

٤٩ - تظل البطالة تمثل مشكلة حرجة في أفريقيا. وهي مرتفعة بصورة خاصة في أوساط المثقفين، ومن بينهم خريجو الجامعات، ومرتفعة بشكل مفزع في عدد من البلدان الافريقية. إن الأخطار التي ينطوي عليها وجود أعداد كبيرة من الشباب المثقفين وخريجي الجامعات عاطلين عن العمل هامة بالنسبة لاستقرار أفريقيا الاجتماعي والسياسي. وتتجاوز معدلات بطالة الشباب ثلاثة أو أربع مرات تقريبا ما هي عليه في أوساط العاملين الأكبر سنا، إذ أصبحت تتراوح بين ٤٠ و ٥٠ في المائة تقريبا في بعض البلدان. وهي منتشرة في أوساط النساء مرتين أو ثلاث مرات أكثر من انتشارها بين الرجال، وذلك جزئيا بسبب المواقف المتحيزة على أساس الجنس، لكن ذلك ناتج أيضا عن حقيقة أن ٦٠ في المائة من النساء الأفريقيات اللائي تجاوزن سن الخامسة عشرة أميات في حين لا تتجاوز نسبة الرجال الأميين ٤٠ في المائة.

٥٠ - يتوقف إيجاد فرص العمالة العصرية، بصورة حيوية، على مدى تعلم ومهارات الشباب ذات الصلة. بيد أن مرافق التعليم في البلدان الأفريقية تردت في أثناء العقدين الأخيرين بصورة حادة، مما أدى الى هبوط مستويات التعليم. ولعكس هذا الاتجاه، تلتزم البلدان الأفريقية مجددا بأن تخصص في خططها وبرامجها الإنمائية الموارد اللازمة للتعليم وتدريب المهارات. وقد التزمت البلدان الأفريقية في برنامج عمل القاهرة بتهيئة بيئة عمل مواتية وباعتماد سياسات خاصة بالعمالة من شأنها أن تغري مهندسيها، وأطبائها، واقتصادييها، وفنييها الآخرين، بالعودة الى الوطن.

٥١ - وأفريقيا ملتزمة كذلك بتأمين المساواة للمرأة بشأن الفرص المتاحة على جميع المستويات. وسعيا لبلوغ هذا الهدف، أولت غالبية البلدان الأفريقية اهتماما خاصا لمسألة العلاقة بين الجنسين، واتخذت تدابير لتعزيز مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدها. وقد التزمت بتأمين التنفيذ الفعلي لمنهاجي العمل الإقليمي والعالمي من خلال تعزيز بُعد الجنسين في برامجها والعمل من أجل تحقيق التوازن بين الجنسين في مناصب التنظيم الإداري.

٥٢ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، اعتمدت البلدان الأفريقية منهاج العمل الأفريقي، في داكار، السنغال. واعتمد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين في الفترة من ٤ الى ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، إعلان بيجين بشأن المرأة ومنهاج عمل بيجين. إن منهاج العمل هذا يؤيد ويتضمن منهاج العمل الإفريقي. وهو يؤكد ضرورة تمكين المرأة الإفريقية سياسيا واقتصاديا، وزيادة تعليمها في مجالات العلم والتكنولوجيا، ودعم دورها الحيوي في المجتمع والأسرة، وحماية ما لها من حقوق قانونية وحقوق الإنسان.

٥٣ - إن المرأة في أفريقيا تصبح حاليا، بصورة متزايدة، عماد التنمية في بعض البلدان والمعيل الرئيسي لأغلبية الأسر المعيشية؛ بيد أن التقاليد والمحظورات الثقافية استمرت في تشكيل السبب الرئيسي لتهميش المرأة في عملية التنمية: انخفاض معدل مشاركة المرأة في ميداني التعليم والعمل، وبطالتها المرتفعة نسبيا في القطاع الرسمي، بالمقارنة مع الرجل، وعدم تمكنها من الوصول الى المرافق الائتمانية لأغراض الاستثمار في أنشطة مولدة للعمالة الذاتية. ومن المؤمل أن تبذل الحكومات والشعوب الأفريقية وشركاؤها في التنمية جهودا حقيقية لتعزيز مركز المرأة وتحسين مشاركتها في عملية التنمية في إطار إعلان بيجين ومنهاج العمل.

أولا - ٦ - البيئة والتنمية

٥٤ - تواجه أفريقيا عدة مشاكل بيئية فريدة، على نحو ما بينته بلدان أفريقية مختلفة في مؤتمر الأمم المتحدة البيئي المعقود في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢. وتم في إطار إعداد خطط العمل البيئية الوطنية للعديد من البلدان تقديم وثائق تظهر الضرر البيئي الواسع النطاق في أفريقيا. لقد تسببت الهجرة الى المناطق الساحلية في غربي أفريقيا من جانب السكان الباحثين عن العمالة، وما نتج عن ذلك من زيادة الكثافات السكانية، في إجهاد قاعدة الموارد الطبيعية. وفضلا عن ذلك، ففي عدة بلدان، يتسبب حاليا تظافر السياسات الاقتصادية المنطوية على تشوهات، والضغوط السكانية، وانخفاض الدخل، في توسيع رقعة الأراضي الهشة التي تصبح مستغلة زراعيا. ونتيجة لذلك، يزداد حاليا الضرر البيئي في حين أن الانتاجية الزراعية انخفضت. وفي بلدان افريقية عديدة، أصبح تدهور الأراضي والمياه يشكل تهديدا خطيرا لاستدامة النمو. ويتسبب معدل تدهور البيئة الأفريقية وإتلاف الموارد الجينية والتنوع البيولوجي في تعريض بقاء شعوب أفريقيا ذاته للخطر.

٥٥ - وقد تفاقمت هذه المشاكل البيئية الفريدة بفعل النمو السكاني السريع والفقر. وتشكل الآن، بالفعل، العلاقة بين الفقر والسكان والبيئة، واحدة من أهم القضايا الاجتماعية والاقتصادية في مستقبل أفريقيا. وسيكون الأثر المترتب على استمرار المستويات العالية للفقر والمعدلات المرتفعة للنمو السكاني، قاسيا بصورة خاصة بالنسبة لأساس الموارد الطبيعية الهشة والتي يجري استنفادها بصورة متزايدة. وفي الحقيقة، فإن تكلفة جهود حماية البيئة أو إعادة حيويتها ستزداد باستمرار في ظروف تزايد عدد السكان وازدياد عدد الفقراء. ويتعين على البلدان الأفريقية، بالتالي، أن تتخذ تدابير عاجلة لطرق مشكلة التقليل من الفقر وخفض التدهور البيئي.

٥٦ - إن أفريقيا ملتزمة تماما بتشجيع التنمية المستدامة في جميع مستويات النشاط الاجتماعي - الاقتصادي. وباعتماد اتفاقية باماكو، اتخذت افريقيا الخطوة الحاسمة لحظر استيراد النفايات السامة الى افريقيا. واشتركت أفريقيا بحماس في المفاوضات الدولية بشأن تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، وفي العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢. وقد كانت افريقيا، في جميع هذه المفاوضات، مقتنعة تماما بأن مشاكل البيئة والتنمية ينبغي أن يجري التصدي لها بطريقة متكاملة ومتوازنة، مع مراعاة مبدأ "البلد الملوث" مراعاة كاملة. وفي برنامج عمل القاهرة، وافقت البلدان الأفريقية على إنشاء آلية تنسيق على الصعيد الوطني لتأمين إدماج المسائل البيئية في برامج التنمية الوطنية، على النحو المحدد في جدول أعمال القرن ٢١ وفي الموقف المشترك الأفريقي بشأن البيئة والتنمية. وفضلا عن ذلك، تظل خطة العمل لمكافحة التصحر إطارا صالحا للتعاون في ميدان التصحر. والمجتمع الدولي مدعو للمساهمة بمزيد من الفاعلية في تنفيذ الخطة.

أولا - ٧ - السكان والتنمية

٥٧ - في عام ١٩٩٦، قدر عدد سكان افريقيا بـ ٧٢٨ مليون نسمة. وهو سينمو، وفقا للاسقاطات، بنسبة ٣ في المائة تقريبا في السنة، ويتوقع أن يسجل هبوطا طفيفا (٠,١ في المائة) بحلول عام ٢٠٠٠. وفي هذه الحالة، سيبلغ عدد سكان افريقيا ٨٥٦ مليون نسمة تقريبا في نهاية القرن، ويمكن أن يصبح أكثر من ضعف ذلك بحلول سنة ٢٠٢٥، إذ سيبلغ ٦٠٠ ١ مليون نسمة.

٥٨ - ستتسبب زيادات عدد السكان المسقطة في ضغط هائل على أساس الموارد الطبيعية للمنطقة وقدرة السكان على توفير الأغذية الكافية وقدرة الحكومات على إتاحة قدر أدنى من الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة. وستتسبب زيادة القوى العاملة الناتجة عن زيادات عدد السكان، وحصة الشباب المرتفعة من مجموع السكان، في ضغط هائل على سوق العمل أيضا.

٥٩ - وللتصدي للنتائج غير المواتية المترتبة على معدلات النمو السكاني السريع، استمرت غالبية البلدان الافريقية في تطبيق سياسة سكانية نشطة. وفي حين سُجل نجاح ملحوظ في خفض عدد الولادات في عدد كبير من البلدان خلال العقد الأخير، فإن عدد سكان افريقيا ما زال ينمو بمعدل سنوي مرتفع يبلغ ٣ في المائة تقريبا. وينبغي للبلدان الافريقية، بالتالي، أن تواصل التشديد على تقديم خدمات تنظيم الأسرة لتحقيق مستوى أعلى لاستخدام موانع الحمل، وعلى تشجيع برامج مثل التسويق الاجتماعي، والتوريد القائم على أساس المجتمع المحلي، من أجل تلبية الطلب على هذه الخدمات. ومن أجل تأمين تغطية سكانية أفضل في تقديم هذه الخدمات، ينبغي التعويل بقدر أكبر على كيانات القطاع الخاص وغيرها من الكيانات غير الحكومية.

٦٠ - وافريقيا ملتزمة بالإدماج الإرادي والمنتظم للعوامل السكانية في عملية التنمية وذلك، في جملة أمور، لكبح الضغط والاجهاد الهائلين اللذين يسببهما للتنمية المعدل السريع للنمو السكاني. ولذلك الغرض، ستواصل افريقيا الجهود التي شرع فيها في إطار برنامج عمل كيليمانجارو للسكان الافريقيين والتنمية المعتمدة

على الذات، لعام ١٩٨٤، الذي يشكل حاليا الاطار الذي تقوم افريقيا فيه بتصميم وتنفيذ السياسات السكانية الوطنية، من جميع جوانبها المترابطة، بما في ذلك خفض وفيات الأم والطفل، ورصد الاعتمادات لتنظيم الأسرة وتعليم الإناث وتحقيق تحسينات هامة ومطردة في نوعية العيش وأحوال المعيشة للسكان كلهم. وفي داكار (السنغال)، اعتمدت الحكومات الافريقية في ١٩٩٢ إعلان داكار/نغور بشأن السكان والأسرة والتنمية المستدامة. وشكل إعلان داكار/نغور مساهمة البلدان الافريقية في المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، المعقود في أيلول/سبتمبر (١٩٩٤) في القاهرة. وقد اعتمد هذا المؤتمر الإعلان بوصفه جزءا من برنامج عمله.

٦١ - أنشأت البلدان الافريقية لجنة السكان الافريقية في أيار/مايو ١٩٩٤ في إطار الأمانة المشتركة بين منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومصرف التنمية الافريقي. وتبادر اللجنة بوضع مبادئ توجيهية وقرارات بشأن السكان والتنمية ينظر فيها مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية، وفيما بعد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات. وستقوم اللجنة أيضا برصد تنفيذ القرارات والاعلانات المعتمدة من جانب الدول الأعضاء بشأن مسائل السياسات المتعلقة بالسكان والتنمية. وفضلا عن ذلك، تؤدي اللجنة وظائف في مجال التنسيق والتعاون فيما بين الدول الأعضاء في ميدان السكان.

٦٢ - وتواصل الضغط الهائل على القطاع الاجتماعي في ١٩٩٥، ليس فقط بسبب النمو السكاني السريع بالمقارنة مع النمو الاقتصادي في العديد من البلدان الافريقية، بل وأيضا، إلى حد ما، بسبب التخفيضات الشديدة في القيمة الحقيقية للنفقات ولا سيما نفقات التعليم، والصحة والرعاية الطبية، والرعاية الاجتماعية. وتدهورت نوعية التعليم من حيث هبوط نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية، والمعدلات المرتفعة والمتزايدة لمغادرة المدارس والرسوب في الامتحانات في جميع المستويات، وتخلي المدرسين ذوي الكفاءات عن التدريس، فضلا عن التدهور العام لحالة الهياكل الأساسية المادية، والمعدات، واللوازم. وقد ازدادت حدة الأزمة في قطاع الصحة أيضا، نظرا لعدم توفر الرعاية في المستشفيات وتعذر الوصول الى المرافق الصحية والخدمات الصحية المجتمعية الملائمة، مما أسهم في التعريض الى أمراض عديدة كان يمكن الوقاية منها. وينبغي، في جميع الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، تشجيع نزوع الدول الافريقية الى دعم التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى من خلال رصد اعتمادات متزايدة لها في الميزانيات العامة. وقد أصبح واضحا جدا أن تحقيق التوازن المالي وخفض معدل الزيادة في عدد السكان لا يكفيان لتشجيع تنمية الموارد البشرية.

٦٣ - وافق مؤتمر قمة الأمم المتحدة الاجتماعي، المعقود في كوبنهاغن، الدانمرك، في آذار/مارس ١٩٩٥ على إبرام عقد اجتماعي للقضاء على الفقر والبطالة وبناء تضامن اجتماعي جديد في العالم بأسره. وقد كان مؤتمر القمة الاجتماعي هاما بالنسبة لافريقيا التي، رغم أنها يوجد بها ٣٣ من مجموع ٤٨ بلدا من أقل البلدا نموا في العالم، لم تجلب إلا بالكاد ٦ في المائة من الاستثمار الدولي اللازم لمكافحة الفقر المتزايد. واعتمد مؤتمر قمة كوبنهاغن "مبدأ ٢٠-٢٠" الذي ينص على أنه ينبغي للبلدان المانحة أن تخصص للتنمية الاجتماعية الافريقية ٢٠ في المائة من ميزانيات المعونة التي تقدمها، في حين ترصد البلدان المتلقية،

مقابل ذلك، ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من ميزانياتها الوطنية كموارد مناظرة للموارد الخارجية. ويُتوقع أن ذلك سيحفز النهوض بالعمالة، والمساواة بين الرجل والمرأة، ووصول الجميع الى التعليم، والرعاية الصحية الملائمة، وحماية حقوق العمال.

أولا - ٨ - الزراعة، والتنمية الريفية، والأمن الغذائي

٦٤ - إن القارة الافريقية، أساسا، أرض المزارعين والرعاة. ومع ذلك فإن الناتج من الأغذية والمواد الزراعية في القارة سجل انخفاضا هاما منذ الستينات. ورغم الانتعاش الحديث لمعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في افريقيا، ظل نمو الناتج في الزراعة متباطئا. واتسمت الانتاجية الزراعية بالركود في مختلف أنحاء القارة وانخفضت معدلات نمو انتاج الأغذية للفرد الواحد خلال الفترة من ١٠ سنوات الى ٢٥ سنة الماضية. وقد نتج هذا عن الجفاف، والاضطرابات المدنية، وعوامل أخرى.

٦٥ - لقد كان انتاج الأغذية في البلدان الافريقية غير متكافئ. ففي حين ظلت حالة الأغذية في بعض أنحاء افريقيا تشكل مصدرا للانشغال والقلق، كانت المحاصيل جيدة في أنحاء أخرى. بيد أن انتاج الأغذية ظل ضعيفا بصورة عامة في القارة. ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، يوجد حاليا في افريقيا ٤٢ بلدا من بين البلدان الـ ٨٨ بلدا المصنفة بوصفها منخفضة الدخل وذات عجز في الأغذية. ومعظم سكان افريقيا الذين يعانون من انعدام مزمن للأمن الغذائي هم أيضا السكان الذين يعيشون في حالة فقر؛ فهم يفتقرون الى إمكانية الوصول الى الأغذية بسبب الافتقار الى ما يحتاجونه من الدخل، أو الأصول، أو الحق في إنتاج أو شراء أو استبدال قدر كاف من الأغذية. وأدت هذه العوامل الى انعدام الأمن الغذائي في عدد من البلدان الافريقية جنوب الصحراء الكبرى.

٦٦ - والحقيقية الأكثر إثارة للانزعاج هي أن الاتجاهات الحالية لسوء التغذية في افريقيا ظلت دون تحسن أو تفاقمت في معظم أنحاء افريقيا خلال العقد الأخير، نتيجة للانحسار الاقتصادي والفقر. وقدرت الأمم المتحدة أن عدد السكان الافريقيين الذين يعانون من التغذية الناقصة سيرتفع من مستواه الحالي وهو ١٨٠ مليون شخص تقريبا الى زهاء ٣٠٠ مليون شخص بحلول عام ٢٠١٠.

٦٧ - وازداد إنتاج المحاصيل النقدية في افريقيا بسبب الزيادة بنسبة ١٢ في المائة تقريبا في الأسعار العالمية لمشروبات المناطق المدارية. وقد كان للزيادة في الطلب العالمي تأثير موات على إنتاج البن والكاكاو. وازداد أيضا إنتاج محاصيل صناعية مثل التبغ والقطن والسكر.

٦٨ - وكانت الحالة، فيما يتعلق بإنتاج الأغذية مزدوجة. انخفض الإنتاج الكلي للحبوب والقمح، وكذلك الإنتاج في ميدان تربية الماشية. بيد أن إنتاج الأرز ارتفع وكذلك إنتاج الجذريات والدرنات، وهي تشكل ٢٠ في المائة من إمدادات الأغذية في المنطقة، وإنتاج الثمار والخضراوات. ولم يسجل منذ عام ١٩٩٠ أي ارتفاع هام في إنتاج القطانيات، وهي عنصر أساسي في غذاء سكان العديد من المناطق في القارة.

٦٩ - ما زالت القارة الأفريقية ككل تعاني من عجز في الأغذية يتعين بسببه استيراد المواد الغذائية تجاريا، وهو أمر غير يسير نظرا لعدم كفاءة نظم التسويق والتوزيع على المستوى المحلي ولمحدودية القدرة على دفع الأسعار العالمية للحبوب التي لا تنفك ترتفع، ولندرة العملات الأجنبية. وقد انخفضت شحنات المعونة الغذائية الكلية الموردة الى أفريقيا في ١٩٩٥/١٩٩٤، للعام الثاني على التوالي، الى أدنى مستوى منذ ١٩٩٠/١٩٨٩. وهناك حاجة ملحة الى مساعدة غذائية لتجنب حدوث أزمات في بلدان افريقية عديدة.

٧٠ - ولتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الاعتماد على الذات في مجال الأغذية، تعيد أفريقيا تأكيد التزامها بأن تعمل باستمرار على تطبيق سياسات واستراتيجيات مصممة لتنمية القطاع الزراعي بغية تعزيز الإنتاجية الزراعية، وتحسين آليات التوزيع، وإقامة شبكات أسواق موثوقة ونظام ائتمان ومرافق تخزين ملائمة. وقد تم تأكيد هذا بوضوح في الموقف الأفريقي المشترك بشأن الأمن الغذائي وفي برنامج عمل القاهرة، بوصفه واجبا تتحمله الحكومات الأفريقية وجميع عناصر المجتمع، ولا سيما القطاع الخاص والرابطات المهنية.

٧١ - ولكفالة الأمن الغذائي، ينبغي اتخاذ خطوات عملية. ينبغي منح الأولوية على الصعيد الوطني لتنمية المناطق الريفية الواعدة، وتحقيق التنوع المناسب للناتج الزراعي، وترشيد استغلال الموارد من المياه، والتقليل من تلف المحاصيل، واعتماد التكنولوجيات الجديدة، وتطبيق نتائج البحوث. وبالإضافة الى ذلك، ينبغي تعزيز القدرات الحكومية في مجالات تخطيط وتنفيذ ورصد سياسات وبرامج التنمية الزراعية وإنتاج الأغذية.

٧٢ - على المستوى الإقليمي، ينبغي أن تقوم الحكومات بتبادل التكنولوجيات والنهج المناسبة لإنتاج الأغذية والإنتاج الزراعي، وتعزيز التعاون من خلال البرامج المشتركة في مجالات مثل النباتات العابرة للحدود، والآفات وأمراض الحيوانات، ونظم الإنذار المبكر، الى غير ذلك. وبالإضافة الى كل هذا، ينبغي توسيع نطاق التعاون ليشمل الإدارة المشتركة للموارد المتقاسمة (ولا سيما أحواض الأنهار، والبحيرات، وموارد مصائد الأسماك).

أولا - ٩ - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٧٣ - أكدت البلدان الأفريقية، من خلال اعتماد برنامج عمل القاهرة، على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوصفه عنصرا ضروريا في العمل على تحقيق التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين بغية اكتساب القدرة التنافسية في مجال التجارة العالمية. وشددت البلدان الأفريقية على ضرورة الاستفادة بالكامل من فرص التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإقامة شراكة مع بلدان الجنوب.

٧٤ - إن التعاون المعزز فيما بين بلدان الجنوب، وبالتحديد بين أفريقيا والمناطق النامية الأخرى، ولا سيما آسيا، ينبغي أن يتم تشجيعه بقوة. وبإمكان عدد لا بأس به من البلدان الآسيوية التي تمكنت من

الاستفادة على أفضل وجه من المساعدة الإنمائية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو، عن طريق خلق ديناميتها الإنمائية الخاصة، أن تسمح لافريقيا، بدورها، بأن تستفيد من تجربتها ومواردها. وفي هذا السياق، اشتركت بلدان افريقية في مؤتمر طوكيو الدولي لعام ١٩٩٣ المعني بالتنمية الأفريقية، وفي حلقات دراسية وحلقات عمل نظمت فيما بعد في إطار ذلك المؤتمر، في جاكرتا في عام ١٩٩٤ وفي هراري في عام ١٩٩٥ وفي ياماس أوكرو في ١٩٩٦ لتحقيق لقاء بين الافريقيين والآسيويين يسمح لهم بتبادل المعلومات عن تجاربهم الإنمائية. وركزت هذه الاجتماعات على ما يمكن أن تتعلمه أفريقيا من التجربة الآسيوية في مجال التنمية.

٧٥ - وفي برنامج عمل القاهرة، أعربت البلدان الافريقية عن تصميمها على تكثيف التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي تعتقد افريقيا أنه عنصر لا غنى عنه لنجاح البرنامج الجديد للتعاون الدولي.

أولا - ١٠ - دور المنظمات غير الحكومية

٧٦ - بالتوازي مع إرساء الديمقراطية السياسية، حدث تكاثر هائل للمنظمات غير الحكومية النشطة في المدن وفي الريف على السواء. وقامت هذه المنظمات - التي تضم نقابات المزارعين، ورابطات المرأة، وتنظيمات الجماعات المحلية، وغيرها من حركات القاعدة الشعبية - بتعميق المشاركة الشعبية في التنمية، كما أتاحت لأعداد أكبر من المواطنين العاديين الأفريقيين إمكانية الإعراب عن آرائهم في تشكيل السياسات التي تؤثر في حياتهم. وهذا الاتجاه هام بصورة خاصة في وقت تقوم فيه البلدان الأفريقية بتنفيذ برامج عسيرة للتكيف الاقتصادي تهدف الى زيادة القدرة التنافسية لاقتصاداتها على الصعيد الدولي.

٧٧ - لقد حرر التحول السياسي الجاري منذ أواخر الثمانينات المجتمعات المدنية الافريقية وأعطاها صوتا. وفي كل مكان في أفريقيا، تنشط المنظمات المدنية، والصحافة، والرابطات من جميع الأنواع، أكثر من أي وقت آخر منذ انتهاء النضال من أجل الاستقلال. وأصبحت الحكومات الأفريقية مطالبة من جانب مواطنيها بالخضوع الى المساءلة وبتحقيق الفعالية. وبالتالي فإن الحكومات الأفريقية تواجه تحدي القدرة على الاستجابة، والتسامح، والكفاءة.

٧٨ - يتطلب تركيز البرامج الدولية على المشاركة الشعبية، وتنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات، زيادة دور المنظمات غير الحكومية (الأفريقية وغير الأفريقية) في مجالات متنوعة، منها النهوض بالأعمال التجارية المحلية الصغيرة الحجم، ولا سيما في القطاع الريفي، والمشاريع الإنمائية للجماعات المحلية، والتدريب، وغير ذلك. وينبغي إشراك المنظمات غير الحكومية الأفريقية، بصورة خاصة وبدون أي عائق إداري، في تعبئة الموارد المحلية واستغلالها بفعالية.

ثانيا - مسؤوليات والتزام المجتمع الدولي

٧٩ - التزم المجتمع الدولي في برنامج الأمم المتحدة الجديد بمساعدة أفريقيا في جهودها الرامية إلى تحقيق نمو معجل وتنمية يكون الإنسان محورها، على أساس مطرد ومستدام. وسيشمل هذا الدعم الميادين التي ترد مناقشتها أدناه.

ثانيا - ١ - حل مشكلة دين أفريقيا

٨٠ - إن الدين الخارجي الكلي لأفريقيا، الذي ينمو بمعدل سنوي بلغ متوسطه ١,٥ في المائة في أثناء الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥، يتسبب في مصاعب قصوى تعوق الاستدامة. وقدر أن الدين الخارجي لأفريقيا، الذي كان يبلغ زهاء ٢٧٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في ١٩٩٠، بلغ مستوى ٣٢٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في ١٩٩٥. وتساوي خدمة هذا الدين أكثر من ٣٠ في المائة من قيمة صادرات القارة. وارتفعت الحصة المتعددة الأطراف من الدين الطويل الأجل المستحق على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ١٣ في المائة في ١٩٨٠ إلى ٣١ في المائة في ١٩٩٥.

٨١ - لا ينعكس في دين أفريقيا المتزايد باستمرار وبصورة متسارعة في السنوات الأخيرة، تكـّون الخصوم الناشئة عن استثمارات ومساهمات جديدة في إطار مساعدة مالية جديدة. إن هذا الدين ناتج عن تراكم المتأخرات وعن توحيد الديون بأسعار الصرف السارية في أسواق النقد، بسبب عدم قدرة معظم البلدان الأفريقية على تسديد ديونها.

٨٢ - وتمثل أحد الأسباب المساهمة في زيادة المديونية الخارجية للبلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية في هبوط أسعار تلك السلع بالقيمة الحقيقية. وبقدر ما يزداد انكماش تلك الأسعار بالقيمة الحقيقية، يتوقع أن تزداد سرعة تراكم الديون رغم الاستراتيجيات الدولية لتخفيضها. ذلك لأن مبادرات خفض الديون/إعادة جدولتها، بما في ذلك شروط تورونتو، وشروط تورونتو المعززة، وفي وقت أكثر حداثة شروط نابولي، لا تكفي، متجمعة، لتخفيف عبء دين البلدان الشديدة المديونية، خاصة في ضوء هبوط قيمة أرباح الصادرات الناتج عن تدني أسعار السلع الأساسية. ويتعين توخي نـُهج جديدة تشمل استخدام آليات فعـّالة لمعالجة المسألة الفورية المتمثلة في هبوط الأسعار وتقلب الأسعار المفرط، وتنشيط عملية النمو في البلدان المتضررة.

٨٣ - ظلت الحصة من مجموع أرباح الصادرات الملتزم بها فعليا للوفاء بالتزامات خدمة الدين في مستوى ٢٠ في المائة في أفريقيا. ولم تتحسن قدرة هذه البلدان على خدمة دينها رغم الجهود المبذولة من أجل تخفيض عبء هذه الديون وخفض حجم المتأخرات في إطار الآليات القائمة لإعادة هيكلة الديون أو شطبها. وارتفعت متأخرات خدمة دين البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى من ١١ في المائة في ١٩٩٠ إلى ما يزيد على ٢٧ في المائة من مجموع ديون تلك البلدان في ١٩٩٥. وفي بعض بلدان أفريقيا الفقيرة

والشديدة المديونية في جنوب الصحراء الكبرى، يمكن أن تمتص خدمة الديون المجدولة ما لا يقل عن ٩٠ في المائة من دخل الحكومة.

٨٤ - لقد تم تحقيق الاستقرار في حجم خدمة الدين. لكن تكاليفها التي بلغ متوسطها ٢٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال الأربع سنوات الأخيرة، تتجاوز بكثير الهدف السنوي الموصى به في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وهو ٩ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وشددت الاستراتيجيات الناجحة بدرجات مختلفة، حتى الآن، على إعادة الجدولة وعلى شطب محدود للديون. ولم تسمح هذه الاستراتيجيات بالإفراج، فعلا، عن الموارد الإنمائية النادرة أو بإتاحتها لاقتصادات البلدان المعنية، وهي موارد ما زال يتم الحصول عليها جزئيا من المساعدة الإنمائية الرسمية.

٨٥ - يشكل عبء ديون أفريقيا عائقا حرجا للانتعاش والتنمية في القارة. ولذلك فإن التصدي لمشكلة الدين الخارجي لأفريقيا يشكل أولوية رئيسية لأن هذا الدين يعرض إلى خطر فادح انتعاش القارة واحتمالات تنميتها الطويلة الأجل. ورغم تنفيذ العديد من المبادرات الدولية، لم يحدث أي تحسن هام للحالة. ويتعين بالتالي اعتبار خفض الديون المتراكمة إلى مستويات يمكن تحملها ضرورة حتمية.

٨٦ - ومنذ اعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، قام المجتمع الدولي، بواسطة آليات مختلفة، أنشئت بمبادرات في إطار نادي لندن ونادي باريس للمانحين، بمواصلة العمل من أجل التصدي لمشكلة الديون. وفي وقت اعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد، كان مؤتمر قمة لندن لمجموعة السبعة بلدان الصناعية الرئيسية، المعقود في لندن في تموز/يوليه ١٩٩١، قد وافق بالفعل على أن أفريقيا تستحق عناية خاصة؛ وأعيد تأكيد ذلك في مؤتمر قمة ليون لعام ١٩٩٦. ودعا مؤتمرا القمة إلى اتخاذ تدابير إضافية لخفض ديون أشد البلدان فقرا وأكثرها مديونية، وتجاوزا بذلك حدود شروط تورونتو. وقد دعيا نادي باريس أيضا إلى مواصلة مناقشته للكيفية التي يمكن بها تنفيذ هذه التدابير على أفضل وجه وبسرعة. وبالإضافة إلى ذلك، اقتُرحت مبادرة ترينيداد وتوباغو، وكذلك اتفاقات نابولي. وقد وسّعت هذه الاتفاقات، نظريا، نطاق تخفيض الديون الممنوح إلى البلدان الأفريقية المنكوبة بشدة المديونية. بيد أن الآثار المترتبة على تطبيق هذه المبادرات منذ أوائل التسعينات كانت محدودة، ليس فقط لأنها لم تكن في مستوى حجم وكثافة الديون المتراكمة، بل وكذلك لأن المكونات الرئيسية لمجموع الديون كانت قد تغيرت.

٨٧ - وفي حين يزداد باستمرار الدين الثنائي الذي ظل يشكل العنصر الرئيسي للدين الخارجي، انخفضت بصورة طفيفة حصة الدين المستحق للقطاع الخاص. ويمثل الدين المتعدد الأطراف حصة متزايدة من المجموع الكلي للدين. وهو يبلغ حاليا زهاء ٣١ في المائة من المجموع الكلي لديون بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومع ذلك، فإن هذه المبادرات الحديثة حققت الكثير في طرق مشكلة دين البلدان الأفريقية الشديدة المديونية، ولو أنها ما زالت أقل بكثير مما يلزم لحل مشكلة تراكم الديون الأفريقية. وما زال ينبغي القيام بالكثير لمعالجة مسألة الدين على النحو الملائم بغية التوصل إلى حل دائم.

٨٨ - على الصعيد الفردي، بادرت البلدان المانحة الأعضاء في نادي باريس بوضع خطط انفرادية لتخفيض الدين الثنائي لبعض البلدان في القارة. وكانت البلدان الاسكندنافية ضمن البلدان الأولى التي فعلت ذلك. وتبعتها جمهورية المانيا الاتحادية، والمملكة المتحدة، وسويسرا، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية. وعقب مؤتمر القمة الفرنسي - الافريقي المعقود في ليبرفيل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أنشأت فرنسا صندوقا لتحويل الدين، مولته من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية بمبلغ ٨٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، لأربعة بلدان متوسطة الدخل في منطقة الفرنك، وهي: غابون، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو. والغرض من ذلك هو تقديم مساعدة إلى تلك البلدان تسمح بشطب جزء من دينها الرسمي وتحويل العائدات من ذلك لتمويل تنفيذ مشاريع إنمائية. وفي ١٩٩٤، اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية شطب ٢٢٨ مليون دولار، أي ما يقابل نصف الدين المستحق على ١٨ بلدا من أشد البلدان الأفريقية فقرا، وذلك من خلال تطبيق شروط تورونتو المعززة على ديونها.

٨٩ - إن الزيادات المتتالية في الدين غير المدفوع خلال العقد الماضي قد أضعفت إيفائية البلدان الأفريقية وجعلت من الصعب جلب استثمارات جديدة من مصادر أخرى غير المؤسسات المتعددة الأطراف. ونتيجة لذلك، ازدادت حصة خدمة الدين المستحق للمؤسسات المتعددة الأطراف (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي) كجزء من التزامات خدمة الدين الكلية. ولم تنفك مبالغ خدمة الديون المتعددة الأطراف تفوق منذ وقت بعيد قدرة معظم البلدان الأفريقية على التسديد، وتمول إلى حد بعيد بواسطة المتأخرات التي لم تنفك تزداد. ويشكل هذا مصدرا للانشغال لأنه لم يتم إبرام أي اتفاقات لإعادة الجدولة بخصوص هذه الفئة من الديون. ويستخدم البنك الدولي عملية لإعادة جدولة خدمة الدين في إطار ما سمي "إطار العمل لمساعدة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية"، عن طريق استخدام موارد المؤسسة الإنمائية الدولية. وفضلا عن ذلك، أنجزت بنجاح صناديق تقديم المساعدة التي أنشأتها المؤسسة الإنمائية الدولية في ١٩٨٩ عمليات عديدة خلال أربع سنوات لإلغاء ديون البلدان الأفريقية الأشد فقرا. وقد نجحت في إعادة شراء ديون إجمالية تبلغ زهاء ٣٨٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة بسعر متوسطه ١٤ سنتا لكل دولار من القيمة الحقيقية، وذلك لموزامبيق والنيجر في أوائل ١٩٩٢، وأوغندا في ١٩٩٣. وأعدت معاملات من نفس النوع لإعادة الشراء في ١٩٩٤ ويجري إنجازها حاليا لأثيوبيا وتنزانيا وغينيا وزامبيا ومالي وموريتانيا. وتنعكس أيضا خطورة تراكم الدين المتعدد الأطراف في النهج التراكمي لحقوق السحب الخاصة الذي يتوخاه صندوق النقد الدولي. وتجرى حاليا مناقشات ومشاورات بين البنك والصندوق بشأن مبادرة جديدة لطرق مسألة الدين المتعدد الأطراف. وينطبق هذا أيضا على المناقشات الجارية حاليا في مصرف التنمية الأفريقي للشروع في العمل إما بـ "مرفق للبعد الخامس" أو بآلية لتسوية المشكلة الخطيرة للمتأخرات.

٩٠ - وفي ضوء كل ما سبق، يتبين أن النتائج التي تم تحقيقها في الأربع سنوات الأخيرة غير كافية لمواكبة التوقعات فيما يتعلق بإعادة جدولة الديون مع المؤسسات المتعددة الأطراف. وقد حمل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي السائد في بعض البلدان الأفريقية تلك البلدان على عدم التقيد تماما بالقواعد التي وضعها البنك الدولي، مثل تخفيض الملكية العامة في جميع الميادين وتحرير قوى السوق من

كل قيود. وأثّر ذلك على نحو غير مؤات في عملية إجراء المفاوضات مع مؤسسات بريتون وودز وأعاق بالتالي، في حالات عديدة، إبرام اتفاقات لإعادة جدولة الديون.

٩١ - يشكل الدين التجاري جزءا صغيرا نسبيا من المجموع الكلي لديون أفريقيا. وفي السنوات الأخيرة، دأبت المصارف التجارية على الامتناع، بصورة كاملة تقريبا، عن إقراض البلدان الأفريقية ذات المديونية. وتواجه تطبيق خطة برادي حاليا صعوبات هامة في أفريقيا. ولم تتسن الاستفادة من الخطة إلا لنيجيريا التي لها دين تجاري ضخم.

٩٢ - أكد صانعو القرارات في افريقيا، والمجتمع الدولي ككل، الضرورة العاجلة لوضع استراتيجيات ابتكارية بقدر أكبر لتخفيض عبء ديون القارة إلى مستويات يمكن التحكم فيها. وفي الوقت نفسه، ينبغي تكثيف الجهود وصقلها لإبقاء مدفوعات الدين في حدود معقولة، على النحو الموصى به في برنامج العمل الجديد، أي في حدود القدر الأقصى بمبلغ ٩ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا.

٩٣ - وما زال حجم واستمرار المديونية الخارجية لأفريقيا يثير قلق افريقيا البالغ. وفي تسوية مشكلة تراكم ديون افريقيا شرط مسبق لتنشيط الاستثمار المحلي والأجنبي على السواء ولتعزيز زخم النمو. ولذلك فإن المبادرة الحالية بشأن طرق صياغة نُهج عملية لتسوية المشكلة مبادرة يجب الترحيب بها. وينبغي كذلك الترحيب بجهود المؤسسات المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، ينبغي للمؤسسات الإنمائية الدولية المتعددة الأطراف أن تلتزم باختتام مبادرتها بفعالية لكي يتسنى للبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من المديونية تحقيق تقدم في الوصول إلى الموارد الخارجية اللازمة لتحقيق نمو مستدام. وينبغي أن تعيد الحكومات الأفريقية وشركاؤها في التنمية تأكيد التزامها بأن تواصل بحزم البحث عن حلول جادة ودائمة لمشكلة الدين. ينبغي أن يؤكد المجتمع الدولي مجددا التزامه بإيلاء العناية اللازمة على أساس الاستعجال لطرق أزمة الدين الخارجي لأفريقيا ومشاكل مديونية البلدان الأفريقية. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يلتزم بمواصلة النظر بجدية في مقترح عقد مؤتمر دولي معني بالمديونية الخارجية لأفريقيا.

ثانيا - ٢ - تدفقات الموارد

٩٤ - يتمثل أحد العناصر ذات الأهمية الحرجة للدعم المقدم من المجتمع الدولي في توفير تدفقات الموارد الملائمة إلى افريقيا. وهناك حاجة إلى هذه الموارد لكي تحقق البلدان الأفريقية نموا حقيقيا مطردا في الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد، ولكي تحقق معدل نمو متوسطا في الناتج القومي الإجمالي لا يقل سنويا عن ٦ في المائة في خلال عقد التسعينات. وقدرت الأمانة العامة للأمم المتحدة أن ما لا يقل عن ٣٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كان لازما في شكل مساعدة إنمائية رسمية صافية في عام ١٩٩٢، على أن تنمو القيمة الحقيقية الصافية للمساعدة الإنمائية الرسمية بمعدل يبلغ متوسطه ٤ في المائة سنويا. وتتكون تدفقات الموارد المعنية هنا من جزئين ترد مناقشتهما أدناه:

(أ) المساعدة الإنمائية الرسمية

٩٥ - في الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٩٢، ظلت المساعدة الإنمائية الرسمية الكلية لجميع البلدان النامية مستقرة بصورة ملحوظة، إذ تراوحت من ٠,٣٢ في المائة إلى ٠,٣٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمانحين. وفي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، هبطت هذه النسبة المئوية تحت مستوى ٠,٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمانحين. ويشكل هذا ابتعادا إضافيا عن الهدف الذي حددته الأمم المتحدة وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمانحين. وانخفضت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي بلغت ما يزيد على ٦٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بنهاية عقد الثمانينات إلى زهاء ٥٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بحلول أوائل عام ١٩٩٤، وانخفضت حصة افريقيا من ذلك من زهاء ٢٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في ١٩٩٠ إلى أقل من ٢١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في ١٩٩٣. ورغم أن المساعدة الإنمائية الرسمية تمثل أهم مصدر للتدفقات إلى البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل، فإن احتمالات ازديادها في المستقبل ضعيفة.

٩٦ - سجلت المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية، التي لم ينفك المانحون يعطونها الأولوية، هبوطا شديدا في افريقيا. وتمثل المساعدة المشروطة المكون الرئيسي لتلك المساعدة. ويُمنح جزء آخر من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية رهنا بالوفاء بشروط عديدة. فوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية تمنح الموارد رهنا بالوفاء بالشروط التالية: إقامة مجتمع ديمقراطي، وحماية البيئة، وتهيئة أوضاع مواتية للتنمية الاقتصادية المستدامة، وتنفيذ سياسة للتحكم في النمو السكاني. وتوجه الآن فرنسا مساعدتها، بنسبة كبيرة، إلى البلدان التي تُعتبر أقطاب تنمية (البلدان المتوسطة الدخل التي لديها طائفة متنوعة من الموارد الطبيعية) وتفرض في الوقت نفسه بعضا من الشروط المذكورة أعلاه.

٩٧ - ويثير توزيع ونوعية المعونة قلقا متزايدا أيضا. يتسم توزيع المعونة الإنمائية الرسمية، بشكل واضح، بعدم الإنصاف وعدم التوازن، على نحو ما هو مبين بصورة كاملة في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٤ عن تنمية الموارد البشرية. تتلقى ١٠ أمم يعيش فيها ٦٦ في المائة من أفقر الناس في العالم ما لا يزيد على ٣٢ في المائة من المعونة الثنائية الكلية. وفضلا عن ذلك، لا يخصص لـ "الأولويات الإنسانية" سوى ٧ في المائة من المعونة الثنائية (وهو ما يمثل ٧٠ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية). إن أوجه القصور هذه، وغيرها، في المعونة الخارجية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بفعالية برامج المساعدة التقنية، واستخدام المعونة كوسيلة لترويج الصادرات، وعدم كفاية إجراءات الإشراف والتحقق، وغير ذلك، قد اعترفت بها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتم التأكيد عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ومن المؤمل أن يعيد مجتمع المانحين تقييم المساعدة التي يقدمها وأن يتخذ التدابير المناسبة لزيادة إنصافها وفعاليتها لصالح افريقيا.

٩٨ - وفي ضوء ما سبق، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع تدابير وبرامج لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأفريقية، وأن يدعم التغييرات المضطلع بها من جانب البلدان الأفريقية لجلب الاستثمار الأجنبي.

٩٩ - كذلك، ينبغي للدول التي أعادت تأكيد التزامها ببلوغ الهدف الدولي المتفق عليه، المتمثل في تكريس ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية و ٠,١٥ في المائة لأقل البلدان نموا، أن تفي، في أقرب وقت مستطاع، بتعهداتها في هذا الصدد. وينبغي أيضا أن تتعهد البلدان الأفريقية بالاستمرار في تهيئة بيئة أفضل لتحقيق هدف النمو الحقيقي السنوي المقترح، المقدر بنسبة متوسطها ٤ في المائة، لتدفقات الموارد الى أفريقيا، على النحو المبين بإيجاز في الفقرة ٢٩ من البرنامج الجديد.

(ب) الاستثمار المباشر الأجنبي

١٠٠ - قدر البنك الدولي أن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الى البلدان النامية بلغت ٩٠,٣ بليون دولار في ١٩٩٥. كانت هذه التدفقات موجهة في معظمها الى آسيا وأوروبا الشرقية. وكانت آسيا أهم متلق إذ بلغت حصتها ٦١ في المائة من التدفقات الكلية الى البلدان النامية في ١٩٩٥، مقابل ٤٥ في المائة في أثناء الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢. وفي أفريقيا بصورة عامة، وفي البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بوجه خاص، انخفض الاستثمار المباشر الأجنبي بزهاء ٢٧ في المائة في ١٩٩٥، وذلك من ٢,٩ بليون دولار في ١٩٩٤ الى ٢,٢ بليون دولار في ١٩٩٥. وكانت التدفقات الأجنبية، التي تمت في إطار عمليات شراء قامت بها شركات دولية، محفوزة أساسا باحتمالات استثمار واعدة في بلدان منتجة للنفط والمعادن، حيث أتاحت عملية الخصخصة فرصا متزايدة للاستثمار في هذين القطاعين.

١٠١ - وفي حين أن تدفقات رأس المال من القطاع الخاص أصبحت مصدرا رئيسيا للتمويل بالنسبة للبلدان النامية، فإن البلدان الأفريقية لم تتمكن، رغم ذلك، من الحصول على مبالغ كبيرة من هذا المصدر للأموال، وذلك بسبب تدني مستوى أدائها في مجال الائتمان. وقد شرع عدد متزايد من البلدان الأفريقية في تطوير أسواق لرأس المال بها بغية تشجيع استثمار القطاع الخاص المحلي والأجنبي في الأوراق المالية. بيد أنه لم ينجح حتى الآن سوى عدد قليل من أسواق رأس المال الأفريقية، ذات معدلات العائدات المحتملة المرتفعة، في جلب المستثمرين الدوليين، الذين يتمسك معظمهم بالحذر.

١٠٢ - وهناك سبب آخر لعدم استفادة البلدان الأفريقية استفادة كاملة من الزيادة العارمة في تدفقات الاستثمار على الصعيد العالمي. إن القيود العديدة على الاستثمار الأجنبي، وارتفاع تكلفة الاضطلاع بالأعمال التجارية في أفريقيا، وبصورة خاصة عدم كفاية الهياكل الأساسية وتدني مستوى الخدمات، قد أدت الى اتخاذ المستثمرين المحتملين العاديين موقفا متشائما إزاء القارة. ونتيجة لذلك، فإن معدل الاستثمار في عدة بلدان افريقية لا يكفي حتى لتجديد رأس المال الكلي الحالي، ناهيك عن دعم استثمارات جديدة. إن زيادة معدل الاستثمار تتطلب المزيد من الفعالية في تحقيق النتائج فيما يتعلق بتعبئة الموارد من المصادر المحلية والخارجية على السواء. وفي هذا الصدد، ينبغي لافريقيا بذل مزيد من الجهود لتهيئة بيئة مواتية لجلب تدفقات رأس المال الدولي من القطاع الخاص من أجل تكملة الاستثمارات اللازمة للنمو. ويقتضي هذا تقديم الدعم بصورة منتظمة لتنمية القطاع الخاص الذي لم ينفك يعمل كمحرك قوي للنمو في بلدان عديدة، داخل أفريقيا وخارجها.

١٠٣ - غير أنه، نظرا لكون العدد المتزايد للبلدان التي تضطلع حاليا ببرامج إصلاح ينم عن بوادر انتعاش سليم وعن إمكانية تحقيق الأرباح، ونظرا لحقيقة أن تحرير الاقتصاد يحسن الاحتمالات بالنسبة للاستثمار من القطاع الخاص، فإن هناك توقعا متزايدا بأن أفريقيا ستجلب أعدادا كبيرة من المستثمرين الأجانب. ويتبين من دراسات للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، أجراها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ١٩٩٥، أن معدل عائدات الاستثمار المباشر في الخارج أعلى في أفريقيا مما هي عليه في أي منطقة أخرى في العالم وأن احتمالات الاستثمار الكامنة في القارة ما زالت، الى حد بعيد، غير مستغلة. وفي الحقيقة، فإن ما تم تسجيله من عائدات ضخمة للاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا يفند ما لدى المستثمر الأجنبي العادي من صورة "بائسة" أو نظرة متشائمة عموما بخصوص أفريقيا.

١٠٤ - أثبتت التطورات الحديثة حقيقة أن أفريقيا تختلف عن صورة النزاع والكارثة التي تقدمها وسائط الإعلام يوميا. ففي حين أن بعضا من البلدان الأفريقية يعاني من الصراعات والأزمات، فإن أغلبيتها الكبرى تعيش في سلم وقد اضطلعت بإصلاحات سياسية واقتصادية بعيدة المدى، وأعادت هيكلة اقتصاداتها لتصبح شريكات فعالة في النظام الاقتصادي الدولي الجديد. ولذلك فإن أفريقيا تدعو المجتمع الدولي الى دعم هذه الإصلاحات واستكشاف الطاقات الكامنة غير المحدودة للقارة فيما يتعلق بالاستثمار المجدي التي ينطوي على فوائد متبادلة لكل الأطراف المشتركة. ينبغي أن يتعهد المجتمع الدولي بزيادة تدفقات الموارد المالية الى افريقيا، إذ أن أهمية هذه التدفقات حاسمة من أجل استئناف النمو والتنمية المستدامة للاقتصادات الافريقية، وبتقديم الدعم الفعال للاصلاحات السياسية والاقتصادية التي تقوم حاليا بلدان أفريقية عديدة بإنجازها، والمساعدة في التخفيف من وطأة نتائجها الاجتماعية.

ثانيا - ٣ - السلع الأساسية

١٠٥ - استمر جل البلدان الافريقية في التعويل على عدد قليل من السلع الأساسية الأولية للحصول على الكثير من أرباح صادراتها، وهي تصدر زهاء ٥٨ في المائة من منتجاتها الى سوق الاتحاد الأوروبي، الذي تحصل منه على ٤٧ في المائة تقريبا من وارداتها. ويبلغ تعويل بعض البلدان على الاتحاد الأوروبي نسبة تبلغ زهاء ٨٦ في المائة. ولم تنفك افريقيا تفقد باستمرار من حصتها التجارية في سوق الاتحاد الأوروبي بالرغم من حقيقة أن ما يربو على ٧٠ في المائة من مجموع التجارة الافريقية تجرى مع الاتحاد الأوروبي.

١٠٦ - لقد "استُبعد" المنتجون الافريقيون من السوق العالمية من جانب منتجين جدد للسلع الأساسية الأولية من مناطق أخرى يتفوقون عليهم من حيث الفعالية. وأصبحت بلدان في آسيا وأمريكا اللاتينية تشكل منافسين رئيسيين في أسواق منتجات مثل البن والشاي والكاكاو والخشب والمعادن. وقد كانت هذه البلدان قبل ثلاثة عقود إما مستوردة أو عناصر فاعلة صغيرة جدا في السوق العالمية، لكنها حققت منذ ذلك الحين نجاحا هائلا من خلال التنويع الشديد لانتاجها وتجارتها. ولم يكن هناك مناص من أن تتسبب الطبيعة غير المتغيرة لهيكل السلع الأساسية الصالحة للتصدير في خفض حصة أفريقيا من الصادرات العالمية من ١٠ في المائة في ١٩٥٠ الى ٢,٢ في المائة في التسعينات.

١٠٧ - إن التنويع حل استراتيجي، على المديين القصير والطويل، للمشكلة الحادة التي تواجه افريقيا بخصوص السلع الأساسية، وهي مشكلة لم تنفك تعوق انتعاشها الاقتصادي وتنميتها. ومن أجل تقديم دعم فعال للجهود الرامية الى تنويع الصادرات من السلع الأساسية وتعزيز تحقيق الأرباح، ينبغي للمجتمع الدولي، ولشركاء افريقيا التجاريين الرئيسيين بصورة خاصة، أن يلتزموا بتحسين امكانية وصول صادرات افريقيا الى الأسواق. وينبغي أن يلتزم المجتمع الدولي بتدارك أوجه القصور في أسواق السلع الأساسية. ينبغي أن تكثف البلدان المتقدمة النمو دعمها لجهود البلدان الأفريقية الرامية الى تنويع السلع الأساسية وذلك، في جملة أمور، من خلال تقديم المساعدة التقنية والمالية في مرحلة إعداد برامج تنويع السلع الأساسية التي تضطلع بها تلك البلدان. وبالاضافة الى ذلك ينبغي تعزيز الصندوق المشترك للسلع الأساسية لتمكينه من دعم جهود افريقيا في هذا المجال.

ثانيا - ٤ - تقديم الدعم لتنويع الاقتصادات الأفريقية

١٠٨ - يتيح تنويع الاقتصادات الأفريقية سبيلا رئيسيا لإنهاء التعويل على الصادرات من السلع الأساسية والمشاكل المتصلة بذلك، وهو يسهم في بناء اقتصادات أكثر حيوية ومرونة. وفي حين تتحمل البلدان الأفريقية المسؤولية الأولية عن هذا التنويع، فإن المجتمع الدولي ينبغي أن يدرك أنه سيلزم تخصيص موارد إضافية لدعم برامج افريقيا في مجال التنويع، بما في ذلك تطوير خدمات محددة في مجالي الهياكل الأساسية والدعم، وكذلك تطوير شبكات المعلومات والخدمات المتصلة بها، لأغراض برامج ومشاريع التنويع.

١٠٩ - وبالرغم من أن بعض البلدان الأفريقية قامت بمحاولات لتنويع اقتصاداتها، فإن هذه الجهود لم تنجح لأن البلدان الأفريقية كانت منشغلة بتنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي في إطار برامج التكيف الهيكلي. ومع ذلك فإن التنويع الاقتصادي ذو أهمية حيوية لتحقيق تنمية دائمة ومستدامة للاقتصادات الأفريقية. ولا بد بالتالي من أن تواصل البلدان الأفريقية جهودها الرامية الى تنويع اقتصاداتها بغية تعصير الانتاج، والتوزيع، ونظم التسويق الأفريقية، وتعزيز الانتاجية، وتحقيق استقرار أرباح الصادرات الأفريقية وزيادتها، في مواجهة استمرار عدم الاستقرار لأسعار معظم السلع الأساسية الأولية.

١١٠ - ينبغي أن يدعم المجتمع الدولي المقترح الداعي الى انشاء صندوق إفريقي للتنويع، يشكل مركز تنسيق أساسيا لحفز المساعدة التقنية اللازمة ولتوفير أموال إضافية من أجل وضع وتنفيذ برامج ومشاريع التنويع.

١١١ - ومن أجل تقديم دعم فعال للجهود الرامية الى تنويع اقتصادات افريقيا ورفع مستوى الأرباح من الصادرات، ينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم بإجراء خفض هام للحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تؤثر في الصادارت الافريقية، أو بإزالتها، وذلك، بالخصوص، فيما يتعلق بالمنتجات المعالجة، وشبه المعالجة، والمصنعة، وبأن يكفل استمرار الترتيبات التفضيلية التي تحظى بها حاليا الصادرات الافريقية.

ثانيا - ٥ - التجارة

١١٢ - إن التجارة هي محرك النمو. وبقدر ما تزداد تجارة بلد ما، يزداد ترجيح أن يحقق ذلك البلد نمو اقتصاده. وبالنسبة لأفريقيا، تبدو هذه الملاحظة صحيحة: انخفض النشاط التجاري لأفريقيا، وبالتالي سجلت القارة معدلات نمو متدنية. ولم تنفك حصة افريقيا من التجارة العالمية تنخفض باستمرار مع مرور الأعوام من ٥ في المائة في ١٩٨٠ الى ٢,٢ في المائة في ١٩٩٥. وقد كان تدني حصة أفريقيا من مجموع تجارة البلدان المتقدمة النمو ملحوظا بقدر أكبر حتى من ذلك، إذ هبطت من ١٤,٩ في المائة في ١٩٨٠ الى ١٠,٩ في المائة في ١٩٩٠ و ٦,٤ في المائة في ١٩٩٥.

١١٣ - ولتحسين إمكانية وصول صادرات افريقيا الى الأسواق، التزم المجتمع الدولي في برنامج الأمم المتحدة الجديد بتأمين الاختتام المبكر والمتوازن والناجح لجولة أوروغواي. وقد التزم أيضا بتدارك أوجه القصور في سوق السلع الأساسية. وعلى عكس ذلك، ففي حين كان يتوقع أن تنمو التجارة العالمية بزهاء ٢٠٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة نتيجة لاتفاق أوروغواي، كان متوقعا أن تخسر القارة الافريقية ٢,٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا، على نحو ما أكدته دراسات حديثة. وفيما يتعلق بالوصول الى الأسواق، نتج عما توصلت إليه المفاوضات عدد من الالتزامات التي تتجاوز صعوبة تنفيذها طاقة البلدان الافريقية.

١١٤ - إن محنة التجارة الافريقية ونوعية أدائها قد نتجتا، الى حد بعيد عن اتجاهات أسعار عدد قليل من السلع الأساسية المدعومة بعدة نظم لتثبيت الأسعار. ويفسح إبرام عقود جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة الدولية المجال لإعادة النظر في العديد من هذه النظم أو حتى لالغائها. وفي هذا الصدد، يجب أن يسمح التنويع الأفقي والعمودي المكثف بتوسيع نطاق أساس إنتاج البلدان الافريقية وصادراتها وأن يكفل قدرتها التنافسية في بيئة التجارة العالمية الجديدة.

١١٥ - وفي السياق الدولي الناشئ، ينبغي تكثيف تنمية التجارة فيما بين البلدان الافريقية من خلال التعاون الاقليمي. فهي تتيح فرصة لتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية التي تسمح بتحقيق اتساق أوسع نطاقا وبتحسين الموقف التفاوضي في المحادثات المالية والتجارية المتعددة الأطراف.

١١٦ - ما زالت التجارة فيما بين البلدان الافريقية في مستوى منخفض، إذ لم يتم بعد التصدي للعديد من الضغوط والعوائق المتصلة بالتجارة. ويشمل ذلك الحواجز غير التعريفية، وقواعد المصدر الصارمة، والعوائق الهيكلية، بما فيها ضعف الهياكل الأساسية المادية، وهياكل الانتاج غير المنوعة، وعدم توفر التمويل للتجارة، وضعف آليات الإعلام التجاري.

١١٧ - وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، ما زالت سياسات ترويج الصادرات وتقليص الواردات لم تؤت ثمارها بعد في بلدان افريقية عديدة. ولم تسجل صادرات افريقيا زيادة هامة على المدى القصير، وذلك بسبب هياكلها غير الواقعية وزيادة المنافسة في السوق العالمية. ومن جهة أخرى، فقد تلاشى الأثر المترتب على تقليص الواردات نتيجة لزيادة نسبة الواردات الى الناتج الاقتصادي المحلي. ولم يتمكن سوى

١٥ بلدا افريقيا من إبقاء أو زيادة نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي في أثناء ١٩٩٥، في حين ارتفعت في أغلبية البلدان نسبة تكاليف الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي.

١١٨ - وربما كانت أهم أداة للتحكم في الطلب، وهي الأداة التي لم تنفك تستخدم على نطاق واسع في القطاع الخارجي لجميع البلدان الافريقية القائمة بالتكيف تقريبا، بما فيها، لأول مرة، بلدان منطقة الجماعة الفرنسية الافريقية، تتمثل في أسعار صرف العملات الأجنبية. لقد كان حجم تخفيض سعر العملات الافريقية كبيرا جدا، إذ زاد في حالات عديدة على نسبة ٥٠ في المائة مقابل دولار الولايات المتحدة، وقامت بعض البلدان بتخفيض قيمة عملاتها مرات عديدة في غضون فترة قصيرة وبنسب كبيرة. ولم تنفك البلدان الافريقية تتقدم تدريجيا نحو العمل بأسعار صرف وأسعار فائدة تحددها السوق. ونتج عن تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية خفض متواصل لقيمة العملات وتقليص الفارق بين "أسعار الصرف الرسمية" و "الأسعار الموازية". وفي منتصف ١٩٩٥، كان ١٧ بلدا افريقيا قد اعتمدت نظاما لسعر صرف "عائم بصورة مستقلة"، وكانت ٧ بلدان تعمل بنظام "التعويم المتحكم فيه". وخمسة بلدان تعمل بنظام "مجموعة مركبة من العملات"؛ و ٢٩ بلدا تعمل بـ "نظام عملة الاحتياطي الوحيدة"، ويوجد أكبر عدد من هذه البلدان الأخيرة في منطقة فرنك الجماعة الفرنسية الأفريقية. وانضم عدد من البلدان الأفريقية الى المادة السابعة من مواد اتفاق صندوق النقد الدولي؛ وبذلك التزمت بعدم إعادة فرض قيود على معاملات الحسابات الجارية، وربما على حسابات رأس المال أيضا.

١١٩ - جلبت بيئة تحرير التجارة وخفض قيمة العملات في العديد من البلدان الأفريقية دفقا كبيرا من واردات السلع المصنعة البخسة، والسلع المستعملة، من بلدان الشرق الأقصى الآسيوية، نتيجة لضعف القدرة التنافسية للسلع المحلية ولفرط ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي.

ثانيا - ٦ - دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي

١٢٠ - التزم المجتمع الدولي، في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، بدعم البلدان الأفريقية في جهودها الرامية الى إقامة جماعة اقتصادية افريقية، وتعزيز سير أعمال المنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية القائمة، ووقف التدهور البيئي، وتعزيز قدرات افريقيا العلمية والتكنولوجية.

١٢١ - ويدرك المجتمع الدولي حقيقة أن التكامل الاقتصادي الافريقي هو أنجع طريقة لتنسيق السياسات ووضع إطار للتنمية على نطاق القارة. وهو يدرك أيضا أن التكامل الاقتصادي يسمح لأفريقيا بتعبئة واستخدام مواردها المادية والبشرية على النحو الأمثل وباستخدام قدراتها الإنتاجية أفضل استخدام لكي تحقق التنمية المعتمدة على الذات. ورغم هذه الحقيقة الهامة، كان دعم المجتمع الدولي لجهود التكامل الأفريقي محدودا جدا.

١٢٢ - يمثل تمويل عملية التكامل في افريقيا مشكلة هامة يتعين التصدي لها. وعلى النحو المذكور بوضوح في برنامج عمل القاهرة، لا يتوقع أن يمول المجتمع الدولي مشاريع وبرامج افريقيا. ويتعين، بالتالي،

بناء وتعزيز قدرة افريقيا في ميدان العلم والتكنولوجيا لكي يصبح الإنتاج في أفريقيا فعالا وقادرا على التنافس، فتشارك افريقيا بذلك في التدفقات المتزايدة للتكنولوجيات المتقدمة وفي عولمة عمليات الإنتاج.

١٢٤ - والبلدان الأفريقية ملتزمة بتكثيف جهودها في تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات، خاصة في مجالات العلم والتكنولوجيا والتنظيم الإداري، وباتخاذ تدابير لوقف هجرة الأدمغة وعكس اتجاهها. وفي برنامج عمل القاهرة، أكدت الحكومات الافريقية مجددا التزامها بتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات، فضلا عن إيجاد مناخ موات لعكس اتجاه هجرة الأدمغة. إن دعم المجتمع الدولي لازم لتحقيق هذا الهدف. وينبغي له، بالتالي، أن يدعم جهود البلدان الأفريقية الرامية الى اكتساب واستخدام المعرفة العلمية وتكنولوجيات الإنتاج.

١٢٥ - إن ثورة الإعلام تقوم حاليا بتغيير اقتصاد العالم. والدول الأعضاء مدعوة إلى اغتنام الفرصة التي تتيحها هذه الثورة على نحو يتوافق مع مبادرة الرابطة الإعلامية لأفريقيا: وهي إطار عمل لبناء الهياكل الأساسية لأفريقيا في مجال المعلومات والاتصالات. وقد اعتمد مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الثاني والعشرين هذه الخطة (٨١٢ (د - ٣١)). وتهدف الخطة إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات لتعجيل التنمية في جميع أنحاء القارة، وتركز على استراتيجيات وبرامج ومشاريع ذات أولوية يمكن أن تساعد في بناء رابطة معلومات مستدامة في البلدان الأفريقية، وفقا لأهداف التكامل الإقليمي للجماعة الاقتصادية الأفريقية. والدول الأعضاء مدعوة، وفقا لمبادرة الرابطة الإعلامية لأفريقيا إلى صياغة ووضع وتنفيذ خطط وطنية للمعلومات والاتصالات. إن تشغيل وربط نظم إعلامية سيعزز إلى حد بعيد تبادل المعلومات الاقتصادية والتجارية الضروري للتعاون الاقتصادي فيما بين الدول. ولبلوغ هذا الهدف، ينبغي أن يقدم المجتمع الدولي الدعم للبلدان الأفريقية لتمكينها من الاستفادة على نحو كامل من هذه التكنولوجيا الجديدة للمعلومات.

ثانيا - ٧ - دور منظومة الأمم المتحدة

١٢٦ - ينبغي أن تؤدي منظومة الأمم المتحدة دورا رئيسيا في تنفيذ برنامج العمل الدولي الجديد. وينص هذا البرنامج الجديد على أن الأمم المتحدة ينبغي أن تسهم أيضا في كفالة المتابعة والرصد الفعالين لتنفيذ برنامج العمل الدولي. وفي هذا الصدد، أنشأت الأمم المتحدة فرقة عمل مشتركة بين الوكالات. وقد حضرت منظمة الوحدة الأفريقية اجتماعات فرقة العمل. وتتمثل المهمة الرئيسية لفرقة العمل في الاضطلاع بتقييم متواصل لأداء أفريقيا في المجالات المبيَّنة بإيجاز في برنامج العمل، بغية تقديم مساعدة كبيرة في الاحتفاظ بالزخم داخل أفريقيا وخارجها، وفي نهاية الأمر، للحصول على التزامات مجددة بالغايات والأهداف المتفق عليها. وعقدت فرقة العمل ستة اجتماعات عادية ذات طبيعة إجرائية. وتمثَّل الإنجاز الوحيد لهذه الهيئة في إعداد خطة عمل على نطاق المنظومة لم يجر تنفيذها بعد. وفرقة العمل بحاجة إلى إعادة تنشيطها لكي تنجز ولايتها بفعالية.

١٢٧ - وينص كذلك برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات على أن مختلف المنظمات والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، كلا في مجالاتها وقطاعاتها، ينبغي أن تضع برامج محددة لأفريقيا تكون متسقة مع عناصر البرنامج الجديد، وأن تكرس موارد كافية لتنفيذها. بيد أنه غير واضح ما إذا كان ذلك قد تم بالفعل. وواصلت كل وكالة الاضطلاع بالأنشطة التي تم تخطيطها قبل اعتماد البرنامج الجديد واستمرت في القيام بنفس الشيء بعد ذلك. ومن الصعب الإشارة إلى أي برامج محددة تكون أي وكالة متخصصة للأمم المتحدة قد وضعتها على وجه التحديد لتنفيذ البرنامج الجديد.

١٢٨ - لم يقم أي جهاز تشريعي آخر في منظومة الأمم المتحدة، فيما عدا الجمعية العامة، باتخاذ إجراءات محددة بشأن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وليس لدى وكالات منظومة الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها أي توجيهات في مجال السياسات من هيئات إدارتها ورؤسائها التنفيذيين بتشجيع ودعم البرنامج الجديد أو بتعبئة الموارد من أجل أنشطة إضافية لصالح أفريقيا.

١٢٩ - وفي إطار التزامات منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا، سُجلت في ميزانيات المنظمات الرئيسية المشتركة في عمليات الإغاثة (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق باللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي فيما يتعلق بالإغاثة الغذائية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة فيما يتعلق بالأطفال) زيادة عامة في مجموع المبالغ التي صرفتها الأمم المتحدة على المساعدة الإنمائية في حين تم خفض الأموال المخصصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات أخرى أكثر توجها نحو التنمية.

١٣٠ - إن الإغاثة الطارئة، التي يتوقع أن يتواصل ازديادها، ليست إلا مساعدة قصيرة الأجل تمنح على حساب تمويل التنمية. وما تحتاجه البلدان الأفريقية هو التمويل الطويل الأجل الذي يمكن القارة من تحقيق النمو الاقتصادي القائم بذاته مع التصدي للمشاكل التي يتعين على الإغاثة الطارئة مواجهتها.

١٣١ - وقد طلب إلى الأمين العام، بموجب قرار الجمعية العامة ١٤٢/٤٩ أن يكفل قيام فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات بمنح أولوية عالية للنظر في تنويع الاقتصادات الأفريقية ولتنسيق أنشطة منظمات وبرامج منظومة الأمم المتحدة المختصة في هذا الميدان. ولم يتم حتى الآن تنفيذ الاختصاصات والأحكام الواردة في هذه الولاية. وفرقة العمل مدعوة إلى اتخاذ خطوات ملموسة وعاجلة لتنفيذ هذا القرار.

١٣٢ - وترحب أفريقيا بالجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة للشروع في تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا. إن هذه المبادرة تكمّل برنامج الأمم المتحدة الجديد وهي منبثقة عن برنامج عمل القاهرة. وتتيح المبادرة إطارا لتركيز مساهمات وكالات الأمم المتحدة المختلفة والمانحين الآخرين على القضايا الإنمائية الأساسية لأفريقيا.

١٣٣ - يتطلب تنفيذ المبادرة التزاما ماليا يبلغ ٢٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة موزعا على طول فترة عشر سنوات. ويتوقع أن تأتي هذه الأموال من الميزانيات الوطنية للبلدان الأفريقية، فضلا عن الأموال المقدمة من المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين. وبالإضافة الى الجوانب الفنية، ستؤدي منظومة الأمم المتحدة دورا قياديا في عدد من الإصلاحات الجوهرية لتحسين فعالية التعاون الإنمائي الدولي والأثر الذي يحققه، ولكفالة تعزيز المبادرات السابقة بشأن أفريقيا - برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية لأفريقيا - وتوسيع نطاق تنفيذها، من خلال المبادرة الجديدة. وسيركز مجموع الإصلاحات على المحافل الإقليمية لإيجاد أطر عمل للتعاون؛ والبرامج القطاعية الوطنية التي تشكل أساسا للمساعدة المقدمة في القطاعات الأساسية؛ والأهداف المشتركة بين القطاعات الأساسية التي تتطلب نهجا متكاملا لخطط العمل الوطنية المتفق عليها بقيادة الحكومة؛ وتوسيع نطاق المشاركة في اجتماعات الأفرقة الاستشارية و/أو اجتماعات المائدة المستديرة، لكي تشمل المنظمات العاملة لتحقيق الأرباح وغيرها من منظمات القطاع الخاص، من أجل تحسين نوعية هذه العمليات ودعمها.

١٣٤ - لا ينبغي أن ينظر الى المبادرة بوصفها بديلا لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في افريقيا في التسعينات. وما زالت افريقيا تشعر بالقلق لكون تدفق الموارد لم يتحقق في المستوى المنصوص عليه. ولذلك، فإن المجتمع الدولي مدعو الى إعادة تأكيد التزامه بالبرنامج الجديد من خلال تقديم الموارد الضرورية. وتنظر افريقيا الى هذه المبادرة بوصفها جزءا من الجهد المبذول لدعم تنمية البلدان الأفريقية، بما في ذلك التنفيذ الفعلي لكل من معاهدة أبوجا وبرنامج عمل القاهرة.

ثانيا - ٨ - دور المنظمات غير الحكومية غير الأفريقية

١٣٥ - ينص برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات على أنه ينبغي تشجيع المنظمات غير الحكومية الى أقصى حد على المساعدة في صياغة وتنفيذ مشاريع المساعدة الإنمائية في سياق البرنامج الجديد. وفي هذا السياق، لم تنفك المنظمات غير الحكومية غير الافريقية تنشط في جميع الميادين المذكورة في البرنامج الجديد. وقد ساعدت أيضا في النهوض بالمنظمات غير الحكومية على الأصعدة الوطني، ودون الإقليمي والإقليمي في افريقيا.

١٣٦ - وترحب أفريقيا، في برنامج عمل القاهرة، بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه المنظمات غير الحكومية غير الافريقية في تنمية افريقيا. بيد أن أفريقيا تنبه الى أن دور المنظمات غير الحكومية، رغم مساهمته المفيدة والملموسة، لا يمكن أن يحل مكان الدول الذي ينتظر أن تؤديه الحكومات الأفريقية.

جيم - الخاتمة والتوصيات

١٣٧ - تحملت افريقيا التزامات بموجب برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ومنذ ذلك الحين، لم تنفك البلدان الافريقية تضطلع بالإصلاحات السياسية والاقتصادية. وبالرغم من أن هذه

الإصلاحات بدأت تحقق نتائج، ما زالت افريقيا لم تتخط الأزمة بعد؛ ولا يزال يتعين إنجاز الكثير لكي تتمكن القارة من تحقيق تحول هام ودائم. ويتيح برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات إطارا مفيدا لاتخاذ مزيد من الإجراءات لتأمين الانتعاش المتواصل للاقتصاد الافريقي. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة، أن يعيد تأكيد التزامه بتنفيذ برنامج الأمم الجديد. وبالرغم من أن مبادرة الأمم الخاصة على مستوى المنظومة التي شرع فيها حديثا جديرة بالترحيب بها، فهي لا ينبغي أن تعتبر، بصورة من الصور، بديلا لبرنامج العمل الجديد.

١٣٨ - ومع أنه كان من الصعب الحصول على بيانات صحيحة بشأن أداء بعض البلدان في أثناء الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ والاتجاهات السائدة طوال السنوات السابقة، فإن مختلف الأهداف الإنمائية للإصلاحات في مجال السياسات والإصلاحات الاقتصادية في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات قد تحققت جزئيا بعد مرور أربع سنوات على بدء البرنامج الجديد.

١٣٩ - تم القيام بمجهودات عظيمة في البلدان الأفريقية تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية لترسيخ السلم والاستقرار والإدارة الاقتصادية السليمة، والنهوض بالمسؤوليات من جانب البلدان الافريقية ذاتها، وتعزيز قدرات الإدارة الذاتية وتعبئة الموارد المحلية، وهي مسائل تؤدي جميعا الى تهيئة بيئة مواتية للانتعاش والتنمية المستدامة.

١٤٠ - اتخذت البلدان الافريقية قرارات هامة وخطوات عملية صوب تحقيق التعاون والتكامل الاقتصاديين. ويتيح تنفيذ الاتفاقية المنشئة للجماعة الاقتصادية الافريقية فرصة لكي تتناول البلدان الأفريقية قضية تنمية اقتصاداتها بطريقة متسقة من خلال تحسين الاستفادة من مزاياها المقارنة في مجال الإنتاج، وبالتالي تحسين قدرتها التنافسية على الصعيد الخارجي.

١٤١ - كانت النتائج التي حققتها البلدان الأفريقية في خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ محدودة بسبب عوامل منها عبء الدين الخارجي، وتناقص تدفقات الموارد، وعدم كفاية أسعار السلع الأساسية، وضعف الدعم المقدم من المجتمع الدولي.

١٤٢ - حققت البلدان الأفريقية تحسنا هائلا في إحلال الديمقراطية، وإدارة الشؤون العامة، والسلم والأمن. وهناك حاجة لمزيد من الدعم السياسي والمالي من الحكومات الأفريقية والمجتمع الدولي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات والسيطرة عليها وتسويتها. ولزيادة فعالية عمليات صنع السلام، ينبغي تعبئة موارد كافية لصندوق السلام التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية.

١٤٣ - إن البلدان الأفريقية ملتزمة بتنمية مواردها البشرية. وينبغي تشجيع نزوعها المتزايد الى إعادة تأهيل خدماتها التعليمية والصحية. وينبغي أن تشكل تنمية الموارد البشرية، في جميع الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، أولوية عليا وأن تحصل على دعم كاف من المجتمع الدولي.

١٤٤ - ينبغي تعزيز وعي البلدان الافريقية المتزايد بهدفها الأساسي المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي. وينبغي أن يحصل الموقف الموحد الافريقي بشأن الأمن الغذائي على الدعم الذي يستحقه من شركاء افريقيا في عملية التنمية ومن منظومة الأمم المتحدة.

١٤٥ - ويتيح الموقف الموحد الافريقي بشأن دين افريقيا الخارجي حلولا ملائمة لمشكلة عبء الدين الافريقي. وينبغي أن ينظر مجتمع المانحين، بمزيد من العناية، في هذا الموقف الموحد. والمجتمع الدولي مدعو الى الوفاء بالتزاماته في السعي الى إيجاد تسوية مستدامة لمشكلة ديون أفريقيا. وينبغي لهذه التسوية، المبينة بوضوح في برنامج عمل القاهرة، أن تتجاوز حدود إعادة جدولة الدين.

١٤٦ - لم يتحقق التزام المجتمع الدولي بتوفير تدفقات كافية من الموارد لافريقيا بغية تمكينها من بلوغ معدل نمو متوسطه ٦ في المائة. وبالإضافة الى حقيقة أنه لم يتم الوفاء بالالتزامات المعلنة، لم ينفك مستوى تدفقات الموارد الى افريقيا ينخفض منذ ١٩٩٢. والمجتمع الدولي مدعو للوفاء بالتزامه وزيادة تدفقات الموارد الى افريقيا للفترة المتبقية من العقد.

١٤٧ - من المتوقع أن تفقد افريقيا جزءا هائلا من حصتها من الأسواق بسبب اتفاق جولة أوروغواي. وعلى عكس ما تم الاتفاق عليه في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، لم يكفل المجتمع الدولي توازن الاستنتاجات المتوصل إليها في جولة أوروغواي وتصحيح أوجه النقص في أسواق السلع الأساسية. والمجتمع الدولي مدعو الى تعزيز وتحسين جهود افريقيا للمشاركة بصورة فعلية في نظام التجارة الناشئ وفي تعزيز قدرتها المؤسسية على الوفاء بالشروط الجديدة لمنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك قدرتها التفاوضية.

١٤٨ - ينبغي أن تكون لدى الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة توجيهات في مجال السياسات من هيئات إدارتها ومديريها التنفيذيين بدعم تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات وتعبئة موارد إضافية لبرامج ومشاريع محددة في ضوء خطة العمل على نطاق المنظومة التي وضعتها فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات.

١٤٩ - وفي أثناء مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية المعقود في عام ١٩٩٥ في كوبنهاغن، قرر المجتمع العالمي عموما منح نفس الأولوية لحالة افريقيا الخاصة بقدر ما كانت الأهداف المبينة بإيجاز في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات أهدافا يجري السعي الى تحقيقها بصورة مشتركة. ومع ذلك، فإن الدول الافريقية تتحمل القدر الأكبر من عبء تنميتها، من خلال استخدام مواردها الخاصة، بوصف ذلك مسألة ذات أولوية.

١٥٠ - ولم تنفك افريقيا، في مختلف القرارات والإعلانات التي اعتمدتها، تجدد الإعراب عن تصميمها على مواصلة الزخم السياسي والاقتصادي الناجم عن عمليات الإصلاح الجارية بالفعل حاليا، وعن التزامها

بالقيام بذلك. وهي تدعو المجتمع الدولي الى العمل بحزم على النهوض بمسؤولياته والوفاء بالتزاماته في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد، من أجل تقديم الدعم الكامل والفعلي للجهود الافريقية. وينبغي أن تبذل البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي جهودا خاصة لطرق عدد من العوامل المعاكسة وذات الجذور العميقة، التي تتسبب في إعاقة التنمية الافريقية. وتشمل هذه العوامل الإدارة الجيدة للشؤون العامة، وزيادة سرعة التقدم نحو إحلال الديمقراطية في المجتمعات الافريقية وتحقيق المشاركة الشعبية؛ وزيادة دور القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية؛ وسرعة النمو السكاني؛ وانخفاض مستوى تنمية رأس المال البشري وبناء القدرات؛ وعدم كفاية الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية؛ وعدم تنوع الاقتصادات؛ وتكامل اقتصادات افريقيا؛ ومشكلة تنويع السلع الأساسية.

- - - - -